كليــة اللغة العربية بأسيوط
المـجـلـة العلمـيـة

ما ظاهـره التعـارض بـين القاعـدة والنـصّ
دراسـة نحويـة توجيهيـة فـي الحديـث النبـوي

إعداد

د/ سيـد فـوزي سيـد علـي
مدرس اللغويات بكلية اللغة العربية بأسيوط

(الـعـدد الواحد والأربعون)
(الإصدار الأول... أبريل)
الجـزء الثانـي
(١٤٤٣هـ / ٢٠٢٢م)

ما ظاهـره التعـارض بـين القاعـدة والنـصّ
دراسة نحويـة توجيهيـة فـي الحديـث النبـوي

سيد فوزي سيد علي

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، أسيوط، مصر.

البريد الالكتروني: sayedali.47@azhar.edu.eg

الملخــص:

يتحدث هذا البحث عما ظاهره التعارض بين القاعدة النحوية والحديث النبوي، ويقدم تفسيرًا لذلك الأمر. فمن المعلوم أن الحديث النبوي أحد الأدلة النحويّةِ، وجملة من قواعد النحوِ وقضاياهُ بنيت على ضوئِه، غير أني قد وقفت على أحاديث يتعارض ظاهرها مع القاعدة النحوية، فعنيت بجمعها مع تناثرها في كتب شروح الحديث وأبواب النحو، وتوجيهها على وفق القواعد النحوية مستعينا بكلام النحاة وشرّاح الحديث، مما يزيل التعارض ويرفع الإشكال.

وقد انتهى البحث إلى عدة نتائج منها: ١. شواهد الحديث كغيرها من الشواهد العربية منها ما جاء مطَّرِدًا على القواعد المستقرة عند النُّحاة فبُنيت عليه القواعد، ومنها ما جاء ظاهرهُ مخالفًا للقواعد المطردة.٢. التعارض بين الحديث النبوي والقاعدة النحوية إما لمخالفة قاعدة مطردة، أو أصل ثابت، أو استعمال مشهور.٣. لجأ النحاة وشراح الحديث إلى التأويل للتوفيق بين القاعدة النحوية والحديث النبوي المخالف لها ما أمكنهم إلى ذلك سبيلًا.

الكلمات المفتاحية: ظاهره، التعارض، القاعدة النحوية، الحديث النبوي، نحوية توجيهية.

The apparent contradiction between the rule and the text, a guiding grammatical study in the hadith of the Prophet.

Sayed Fawzey Sayed Ali
Department of Linguistics – Faculty of Arabic Language - Al-Azhar University - Assiut - Egypt.
E -mail : sayedali.47@azhar.edu.eg

Abstract:

This research talks about the apparent contradiction between the grammatical rule and the Prophetic hadith, and provides an explanation for this. It is known that the Prophet's hadith is one of the grammatical evidence, and a set of grammar rules and issues were built on its light. However, I have come across hadiths that seem to contradict the grammatical rule, so I collected them despite their scattering in books of hadith explanations and sections of grammar , and directing them according to grammatical rules. With the help of the words of the grammarians and the scholar of the prophetic hadith , the contradiction is removed and the forms are lifted Talk, which removes the conflict and raises the problem. The search ended with several results, including: 1 .Evidence of the hadith is like other Arab evidence, including what came consistently on the established rules of grammarians, so the rules were built on it, and some of them appeared to contradict the steady rules. 2 .The discrepancy between the Prophet's hadith and the grammatical rule, either due to a violation of a steady rule, a fixed origin, or a well-known usage. 3 .The grammarians and hadith commentators resorted to interpretation to reconcile between the grammatical rule and the contradictory hadith of the Prophet as much as they could

Keywords: ***Manifestation, Apparent, Contradiction, Grammatical Rule, Prophetic Hadith, Guiding Grammatical.***

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، أحمده – سبحانه – على عظيم فضله ومزيد إحسانه، وأصلي وأسلم على أفصح الناطقين باللسان العربي المبين، وعلى آله، وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد ،،،

فإن من جملَة مَا عُنِى بِهِ عُلَمَاء الْعَرَبيَّة النَّحْو العربي فوضعوا قواعده، واستنبطوا أحكامه ودرسوا مسائله، وتمثل الشواهد من القران الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب نظمًا ونثرًا مصدر النحو العربي، وعليها المُعَوّل في إثبات قواعده وأحكامه.

والتقعيد النحوي اعتمد على الحديث النبوي كأحد مصادر الاستشهاد، وهذا ما يَلْمسُه كلّ متصفِّح للتراث النحوي؛ هذا التراث الذي دأب أصحابه وبخاصة المتأخرون منهم على الاستدلال بالحديث، بالإضافة إلى أن كثيرًا من النحاةِ ركنُوا إليه، واتّخذُوا منه علة وحجة لتأييد مذهبهم أو رد مذهب غيرهم.

وكلامه – صلّى الله عليه وسلّم – قد جاء على وَفْق القواعد الّتي استخرجها النُّحاة من النّصوص اللُّغويّة الفصيحة الأخرى، بل إنَّ جملة من قواعد النحوِ وقضاياهُ عُلِّلتْ وفُسّرتْ في ضوئِه. غير أنه قد وردت عدة أحاديث يخالف ظاهرها ما تقتضيه الصنعة النحوية؛ مما يدعو إلى دراسة تبين مظاهر هذا التعارض، وكيف يمكن توجيهه أو تفسيره، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث، وعنوانه:

(ما ظاهره التعارض بين القاعدة والنصّ دراسة نحوية توجيهية في الحديث النبوي)

وقد دعاني إلى دراسة هذا الموضوع عدة أسباب منها:

أولاً- الكشف عن مظاهر التعارض بين القاعدة النحوية والحديث النبوي.

ثانيًا- تقديم توجيهٍ نحويٍّ لما ظاهره التعارض بين القاعدة النحوية والحديث النبوي.

ثالثًا- استدراك ما تركته الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع من مسائل كثيرة ومتنوعة.

وقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد يتبعه مظاهر التعارض بين القاعدة النحوية والحديث النبوي وما يحويه من مسائل، ثم خاتمة وفهرس للمصادر والمراجع.

أما التمهيد، وعنوانه: الحديثُ النبوي وأثرُه في التقعيد النحوي، فقد أوجزت فيه أثر الحديث النبوي في القاعدة النحوية، وقضية الاستشهاد بالحديث النبوي.

وأما مظاهر التعارض بين القاعدة النحوية ونص الحديث النبوي فقد رتبت مسائله حسب ترتيب ابن مالك في ألفيته، وقد جمعت منها ما وقفت عليه من الأحاديث التي يقضي ظاهرها التعارض مع القاعدة النحوية، فذكرت الأصل في القاعدة والحديث الذي يتعارض ظاهره مع القاعدة، ووجهته على وفق القواعد النحوية مما يزيل التعارض ويرفع الإشكال.

وأما الخاتمة فقد ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها، متلوة بفهرس المصادر والمراجع.

وتقتضي الأمانة العلمية الإشارة إلى ما وقفت عليه من دراسات سابقة ذات صلة بموضوع البحث، وهي:

١. الأقوال المتئدة فيما خرج من الحديث النبوي عن القواعد المطردة د. صابر حامد عبد الكريم، بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، العدد السادس والعشرون، الجزء الأول ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

وبعد الاطلاع على البحث تبين انفراد بحثي بمسائل كثيرة، فلم نشترك إلا في مسألة واحدة وهي: استعمال (بيد) غير متلوة بـ(أن) في قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: "نَحْنُ الآخِرونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بَيدَ كُلُّ أُمَّةٍ أُوتوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِنَا، وَأُوتِينَا مِنْ بَعْدِهِمْ"(١).

بالإضافة إلى اختلاف في الدراسة والتحليل ففي هذه المسألة قدم لها، وذكر الحديث الذي خالف القاعدة المطردة، ثم قدم عرضًا للمسألة ذاكرًا أقوال النحويين في نوع (بيد) هل هي سم أو حرف؟ ثم ذكر أقوال النحويين في تفسير معناها، ثم ذيل المسألة بموقف نص الحديث من القاعدة اكتفى فيه بنص للدماميني، ثم علق عليه بقوله: "ومن هنا يمكننا القول: إن المشهور في (بيد) إضافتها إلى (أن) وصلتها، ومن النادر مجيؤها دون(أن) بعدها، ومن هذا النادر الحديث الذي معنا"(٢).

٢. ما خالف ظاهر القواعد النحوية في الحديث النبوي الشريف د. محمد مصطفى المرسي الطيب، بحث منشور بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، العدد السادس والثلاثون.

وقد انفردت بمسائل كثيرة، فلم نشترك إلا في مسألة واحدة وهي: ثبوت الخبر بعد (لولا). في قول النَّبِي – صلى الله عليه وسلم –: "يَا عَائِشَةُ لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ – قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: بِكُفْرٍ – لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ: بَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ، وَبَابٌ يَخْرُجُونَ"(٣).

(١) صحيح البخاري كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار ١٧٧/٤.

(٢) الأقوال المتئدة فيما خرج من الحديث النبوي عن القواعد المطردة ص٣٥.

(٣) صحيح البخاري كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار، مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه، فيقعوا في أشد منه ٣٧/١.

وأشير هنا إلى أن جل الكلام في هذه المسألة عن آراء النحويين وأقوالهم، فبدأ المسألة بنص الحديث الذي خالف القاعدة النحوية ثم عرض آراء النحويين وأقوالهم في حذف خبر المبتدأ بعد (لولا) ذاكرًا أدلتهم، ولا تجد فيها كلاما عن الحديث المخالف للقاعدة إلا أسطرًا قليلة من صفحات المسألة.

وقد جعلت هدفي في الدراسة تخريج الحديث محل الدراسة على وفق القاعدة النحوية مستعينا في ذلك بما ذكره النحويون وشراح الحديث كما سيأتي. ومن هنا يتبين الاختلاف بين بحثي وسابقيه في عدد المسائل المدروسة وطريقة العرض والدراسة.

التمهيد :

الحديثُ النبوي وأثرُه في التقعيد النحوي

علم الحديث لـه صلة قوية بعلم النحو، فهو أحد مصادر الاستشهاد النحويّ، فضلا عن حاجة علماء الحديث والمشتغلين به إلى العلم بالنحو.

ولعل الروايـة التـي سـاقها المؤرخـون فـي سبب قراءة سيبويه النحـو تؤكد هذه الحقيقة، فقد حضر سيبويه إلى البصرة أول مرةٍ لطلب الحديث، فبينما هو يستملِي قول النبي – صلى الله عليه وسلم –: " ليس من أصحابي أحد إلا من لو شئتُ لأخذت عليه ليس أبا الدرداء"[(١)] فقال سيبويه :(ليس أبو الدرداء) وظنه اسم (ليس) فقال له حماد بن سلمة: "لحنت يا سيبويه ليس هذا حيث ذهبت، وإنما (ليس) هاهنا استثناء". فقال: "لا جرم سأطلب علمًا لا يلحنني فيه أحد". فلزم الخليل وغيره فبرع في النحو[(٢)]. فحماد بن سلمة من كبار أئمة الحديث ومع إمامته في الحديث إمامًا كبيرًا في العربية.

ومن المعلوم أنَّ الشواهِدَ هي مصدر النحو، وعليها المُعَوّلُ في تقعيد قواعده وإثبات أحكامه، وقد اعتمد النحاة المتقدمون في بناء القواعد النحوية على

---

(١) ورد هذا الأثر في معظم تراجم «سيبويه»، ولم يرد في كتب الحديث النبوي، ولم يسنده أحد إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – وكل الذين أوردوه بصيغة التمريض فيقال: وقد قيل إن هذا الحديث كان سبب تحول سيبويه إلى علم النحو. ينظر: عقود الزبرجد ٣١/١، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٢/ ٥٤٣.

والذي وقفت عليه قوله – صلى الله عليه وسلم –: «مَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِي إِلَّا لَوْ شِئْتُ آخُذُ عَلَيْهِ خُلُقَهُ إِلَّا أَخَذْتُ، لَيْسَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ». ينظر: فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل ٧٤١/٢.

(٢) ينظر: تاريخ العلماء النحويين ص ٩٣، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ص ٤٢، ومعجم الأدباء ١١٩٩/٣.

الاستشهاد بالقرآن الكريم، وقراءاته، وكلام العرب الفصحاء شعرا ونثرًا، في حين كان استشهادهم بالحديث النبوي قليلًا بالنسبة إلى غيره من الشواهد.

وقد تعامَل سيبويه مع الأحاديث الواردة في كتابه على أنها من كلام فصحاء العرب، فأدْرَجها ضمن هذا الكلام من غير نَصٍّ على أنها أحاديث نبوية شريفة.

فإذا قرأنا كتاب سيبويه لن نجد فيه كلاما رفعه للنبي – صلى الله عليه وسلم – لكن في الكتاب نصوص توافق بعض الأحاديث النبوية، مثل: "كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه و ينصرانه"(١). فهذا حديث معروف مشهور، ولكن سيبويه لم يستشهد به على أنه حديث من النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما قال في كتابه: "وأما قولهم : كل مولود يولد على الفطرة"(٢). فقد جعله كلاما صادرًا من العرب الذين يحتج بكلامهم(٣). فلعله لم يقطع بأن هذا القول من لفظه – صلى الله عليه وسلم – لذا نسبه إلى رواة الحديث، وهم عرب يحتج بكلامهم.

ونصوص بعض النحويين المتأخرين كابن الضائع وأبي حيان صريحة في أن النحويين المتقدمين تركوا الاستشهاد بالحديث النبوي في التقعيد النحوي ونسبا إلى سيبويه وغيرهُ من النحويين المتقدمين ترك الاستشهاد بالحديث، وذلك لجواز رواية الحديث بالمعنى، ووقوع اللحن فيه من قبل الرواة.

نقل السيوطي عن ابن الضائع قوله: "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي

(١) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي – كتاب اللقطة – بَابُ الْوَلَدِ يَتْبَعُ أَبَوَيْهِ فِي الْكُفْرِ، فَإِذَا أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا تَبِعَهُ الْوَلَدُ فِي الْإِسْلَامِ ٣٣٣/٦، والمسنَد الصَّحيح المُخَرّج على صَحِيح مُسلم لأبي عَوانة ٢٧٢/٢٠.

(٢) الكتاب ٣٩٦/١.

(٣) ينظر: فهارس كتاب سيبويه للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ص ٧٦٢ .

في ترك الأئمة، كسيبويه وغيره، الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه أفصح العرب"(١).

ويقول أبو حيان: " وما أظن هذا الرجل أخذ هذا الحكم(٢) ولا بناه إلا علي ما روي في ذلك من حديث جابر والبراء، فإن عادته ذلك، وهو إثبات الأحكام النحوية بما وقع في كتب الحديث، وهذه عاده من لم يشتغل علي العلماء، بل ينظر بنفسه، ويستبد برأيه، وقد تكلمنا معه في ذلك وأمعنا الكلام في «كتاب التكميل»، وبينا علة كون علماء العربية الذين أسسوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا الأحكام علي ما ورد في الحديث كأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وسيبويه والاخفش والجرمي والمازني والمبرد والكسائي والفراء وهشام والأحمر وثعلب وغيرهم رحمهم الله"(٣).

ومن النظر في تراث متقدمي النحاة نلحظ الآتي:

أولا- أن النحويين المتقدمين الذين نسب إليهم أبو حيان وغيره رفضهم الاستشهاد بالحديث لم يثيروا هذه المسألة، ولم يناقشوا قضية الاحتجاج بالحديث، ولم يصرحوا برفض الاستشهاد به. وما ذكره أبو حيان وغيره إنما هو استنتاج قائم على ملاحظة عدم إكثار المتقدمين من الاستشهاد بالحديث، ومن ثَمَّ نسب إليهم الرفض.

---

(١) الاقتراح ص ٨٦.

(٢) يقصد جواز تمييز المركب بمئة، فتقول: إحدى عشرة مائة، واثنتا عشرة مائة، إلى تسع عشرة مائة، فقد أجازه ابن مالك، مستدلا بقول جابر: (كنا خمس عشرة مائة) يعني أهل الحديبية، وحديث البراء: (كنا يوم الحديبية أربع عشرة مائة) ينظر: شرح التسهيل ٤٠٨/٢.

(٣) التذييل والتكميل ٣٤١/٩.

ثانيًا- أنهم لم ينصوا على الاستشهاد بالحديث، فلم يخصوا الحديث بنص مستقل، فلما جاء ابن الضائع، وأبو حيان، ولم يجدوا نصًّا مستقلًّا يعد الحديث من مصادر اللغة ظنوا أن القدماء لم يكونوا يستشهدون به، وسجلوا هذا الظن على أنه حقيقة واقعة، وجاء من بعدهم فنقلوا عنهم دون تمحيص وتابعوهم من غير بحث(١).

ثالثًا- قضية احتجاج المتقدمين بالحديث مسلَّمٌ بها، ومن الأدلة على ذلك أن أبا عمرو بن العلاء، والخليل، والفراء، وسيبويه، والمبرد وغيرهم قد استدلوا بالحديث النبوي، (٢).

ففي كتاب العين مواضع كثيرة(٣)، وكتاب سيبويه على كثرة شواهد من القرآن الكريم وقراءاته وكلام العرب نثرًا ونظمًا لم يخل من شواهد الحديث فاستشهد به سيبويه في مواضع من غير نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤)، وإن كان قليلا إذا ما قورن بغيره من الشواهد الأخرى من القرآن وكلام العربي المنظوم والمنثور.

وفي معاني القرآن للفراء نجد أنه استشهد بالحديث مسندًا ذلك إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –(٥)، وليس أدل على ذلك من استشهاده بحديث: "

(١) ينظر: البحث اللغوي عند العرب ص ٤١، ٤٢.

(٢) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث د/ خديجه الحديثي ص ٤٢ وما بعدها.

(٣) ينظر: ١٠٥/١، ٨٢/٢، ١٥٠/٢، ٢٣٤/٢، ٦٥/٣، ١٣٦/٣، ١٥٢/٣، ١١/٤وغيرها.

(٤) منها: "الناسُ مَجزيُّونَ بأَعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ" ٢٥٨/١، و:"ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة" ٣٢/٢. و: "كلُّ مولود يُولَدُ على الفطرة، حتى يكون أبواه اللذان يهودانه وينصرانه" ٣٩٣/٢. و""إن الله ينهاكم عن قيل وقال" ٢٦٨/٣.

(٥) منها: (نَهَى رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم – عَن قيلَ وقالَ وكثرةِ السؤالِ)١ /٤٦٩. و:(إنّ عَمّ الرجل صِنْو أبيه) ٥٩/٢. و: "لم تَحل الغنائم لأحد سُودِ الرؤوس إلّا لنبيكم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " ١٨٣/٣.

لِتَأْخُذُوا مَصافكُمْ"[١] على أن المضارع المقترن باللام من قبيل الفعل المضارع[٢].

وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت٢٠٩هـ) جملة من الأحاديث[٣]، وفي إصلاح المنطق لابن السكيت (ت٢٤٤هـ) أحاديث كثيرة منسوبة مستشهد بها[٤]. وفي كتاب (المقتضب) شواهد من الحديث [٥].

وبالجلمة فلم يكن الحديث مهملاً عند القدماء وإنما فرقوا في الاستدلال به في اللغة والاستدلال به في النحو، فأكثروا في الأول لقلة وقوع الخطأ فيه، ولم يتوسعوا من الثاني.

أَمَّا بالنسبة للنحاة المتأخرين فقد انقسوا في قضية الاحتجاج بالحديث النبوي على إثبات القواعد النحوية إلى ثلاثة فرق:

الفريـــق الأول: يجـوّز الاستشــهاد بالحــديث مطلقًــا، وهــذا الفريــق يترأســه

(١) الحديث منسوب إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – بلفظه في: مصابيح الجامع ١٣/٦، وفي صحيح البخاري: "لَتُسَوُّنَّ صُفُوفَكُمْ". كتاب الأذان، باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها ١٤٥/١.

(٢) يقول الفراء : " وَكَانَ الْكِسَائي يعيب قولهم: (فلتفرحوا)؛ لأنه وجده قليلًا فجعله عيبًا، وهو الأصل، ولقد سمعت عَن النَّبِيّ – صلى الله عليه وسلم – أَنَّهُ قَالَ فِي بعض المشاهد: (لِتَأْخُذُوا مَصافكُمْ) يريد بِهِ : خذوا مصافكم". معاني القرآن ٤٧٠/١،٤٦٩.

(٣) ينظر: ١٠/١، ٣٧٩/١، ١٧٨/٢، ٢٢٢/٢.

(٤) ينظر: ص ٥٥، ٦٦، ١١٥، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٠.

(٥) منها: " العين وكاء السه " ٢٣٣/١، و: "أول حي آلف مع رسول الله جهينة وقد آلفت معه بنو سليم" ١٨٤/٢. و: "ليس في الخضروات صدقة" ٢١٨/٢. و:" لما طعن العلج أو العبد عمر رحمه الله صاح يا لله للمسلمين" ٢٥٥/٤.

ابن مالك[1]، واقتفى أثرهُ من النحويين الرضي، وابن هشام، وابن عقيل، وناظر الجيش، والدماميني، والبغدادي [2] .

فالاستشهاد بالحديث ظاهرة واضحة في مؤلفاتهم، فكان ابن مالك رحمه الله إذا لم يجد في القرآن شاهدًا عدل إلى الحديث الشريف، فإن لم يعثر عليه عدل إلى شعر العرب، وكلامهم. بل نراه يكتفي بالحديث النبوي في الاستشهاد على القاعدة ويرى فيه غناء عن غيره من الشواهد[3]. فقضية الاستشهاد بالحديث الشريف قد أخذت على يده اهتماما لم يتحقق لها من قبل.

الفريق الثاني: منع الاستشهاد بالحديث النبوي على إثبات القواعد النحوية. وهذا الاتجاهُ يُمثِّلُ ردة فعل لتوسع بعض النحاة في الاستشهاد بالحديث، ويُمثِّلُ هذا الموقف ابن الضائع، وأبو حيَّان الأندلسي[4].

وسبب منع استشهادهما بالحديث النبوي جواز رواية الحديث بالمعنى، ووقوع اللحن فيه من قبل الرواة. وندرة شواهد الحديث في كتب النحاة المتقدمين مقارنة بغيرها من الشواهد.

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣١٧/١، ٤١٨، ١١٢٤/٢، ١٢١١/٣.

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣٨٩/٤، ٤٦٩/٤، وأوضح المسالك ١٦٩/٢، ٢٤٢/٢، ومغني اللبيب لابن هشام ص ٢٩٧، ٣٢٠، وشرح ابن عقيل ٨٥/٢، وتمهيد القواعد ٤٤١٠/٩، وتعليق الفرائد ٢٤١/٤، وخزانة الأدب ١٤/١.

(٣) كاستشهاده على حذف حرف النداء مع اسم الجنس المبني للنداء بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "اشتدي أزمة تنفرجي"، وقوله: "ثوبي حجر ثوبي حجر" أراد: يا أزمة، ويا حجر، قال: وفي هذين الحديثين غنى عن غيرهما من الشواهد نثرًا ونظما". ينظر: شرح التسهيل ٣٨٧/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٩٠/٣، ١٢٩١.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن الضائع القسم الأول ١١٢١، والقسم الثاني ٣٢١، وارتشاف الضرب ٧٩١/٢، والاقتراح ص ٧٦، وخزانة الأدب ١٠/١.

إن المتأمل ليستوقفه النظر حيال هذا الرأي؛ إذ منع الاحتجاج بالحديث عندهما لا يعدو إلا أن يكون موقفًا نظريًّا؛ والدليل على ذلك أنَّ أبا حيان منع الاستشهاد بالحديث وقد استشهد به في مؤلفاته ففي تذكرة النحاة استشهد بالحديث مسندًا ذلك إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –(١). وكذلك في التذييل والتكميل(٢). وارتشاف الضرب(٣).

قال في التذكرة(٤): "لم يحضرني الآن في التنزيل جل منزله ما هو صريح في إعمال الثاني إلا قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾(٥) ولو أعمل الأول لقال: تعالوا يستغفر لكم رسول الله، ومثله في الحديث: " إِنَّ اللهَ لَعَنَ – أَوْ غَضِبَ – عَلَى سِبْطٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَمَسَخَهُمْ "(٦).

وقال في التذييل والتكميل(٧): "وقد يُستغني في الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة

---

(١) ينظر: ص ٢٦٠، ٣٦١، ٤٨٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥١٥، ٦٥٠، ٦٦٦.

(٢) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: ١٤٤/١، ٦٨/٢،١٦٣، ١٥٢، ١٩٠،٢٤٠ ، ١٤٣/٣،٣٣٩/٤، ٣٠/٥، ٣٣، ٤٧، ١٣٨ ١١٣/٦، ١٨٠، ٢٢٣، ٣٠٩/٧، ٨/، ٦، ١٢٩.

(٣) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: ٤٤/١، ٤٤٥ ٩٧٨/٢، ١٠٣٨، ١٢٢٦/٣، ١٢٧٣، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٦٩٣/٤، ١٧١٨، ١٧٩٢، ١٨٤٨، ١٨، ٢٣٢٥/٥، ٢٣٥٤، ٢٣٧٧.

(٤) ص ٣٦١.

(٥) من الآية: (٥) سورة المنافقون.

(٦) صحيح مسلم، كتاب الصيد ، باب إباحة الضبّ ١٥٤٦/٣، والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب الضحايا، باب ما جاء في الضب ٥٤٥/٩. برواية: "إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ غَضِبَ عَلَى سِبْطَيْنِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَمَسَخَهُمْ".

(٧) ١٤٣/٣.

إن عُلم المضاف غليه، و"أي" بمنزلة "كل" مع النكرة، وبمنزلة "بعضٍ" مع المعرفة": استغناؤها في الشرط مثاله قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[1]، ومثاله في الاستفهام: ما ورد في الحديث: " مَنْ أَبَرُّ يا رسول الله؟، قَالَ: «أُمَّكَ» . قَالَ: ثُمَّ أي؟ قَالَ: «أُمَّكَ»"[2].

وقال في الارتشاف[3]: "وإذا أُسند الفعل إلى غير الفاعل المخاطب لزمت اللام نحو: ليقم زيد وليضرب خالد، ولتفن بحاجتي، ولأغن بها، وقال تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[4]، وفي الحديث: «قُومُوا فَلِأُصَلِّ لَكُمْ»[5]".

وقد فطن إلى هذا أبو الطيب الفاسي، فقال :"بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيان نفسه"[6].

ويقول :"ما رأيت أحدًا من الأشياخ المحققين إلا وهو يستدل بالأحاديث على القواعد النحوية، والألفاظ اللغوية، ويستنبطون من الأحاديث النبوية الأحكام النحوية والصرفية واللغوية وغير ذلك من أنواع العلوم اللسانية كما يستخرجون منها الأحكام الشرعية"[7].

---

(١) من الآية: (١١٠) سورة الإسراء.

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٢٣٠/٣٣، وسنن ابن ماجة، كتاب الأدب، باب بر الوالدين ١٢٠٧/٣.

(٣) ١٨٥٥/٤.

(٤) من الآية: (١٢) سورة العنكبوت.

(٥) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٣٤٧/١٩، وصحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة على الحصير ٨٦/١.

(٦) فيض نشر الانشراح من طيّ روض الاقتراح لأبي الطيب الفاسي ص٤٥٥.

(٧) شرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية) لأبي الطيب الفاسي ص ١٠٠.

الفرق الثالث: التوسط بين الجواز والمنع، ويُمَثِّلُ هذا الاتجاه الإمام الشاطبي، والسيوطي[١]، وإنَّما قَالوا بجواز الاستشهاد بما ثبت لفظهُ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم وذلك من خلال ضوابط أو قرائن تدلُ عَلى أنَّهُ لم يقع فيه تصرُّفٌ من الرواة كأن يكون الحديث مما يُعتنى الرواة بنقل ألفاظهِ لمعنًى خاص فيه .

يقول الشاطبي: "أما الحديث فإنه خالف {يقصد ابن مالك} في الاستشهاد به جميع المتقدمين؛ إذ لا تجد في كتابٍ نحوي استدلالًا بحديثٍ منقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا على وجه أذكره بحول الله، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، وبأشعارهم التي فيها ذكر الخنا والفحش، والذين لا يعرفون قبيلًا من دبيرٍ... إن الحديث في النقل ينقسم قسمين:

أحدهما: ما عرف أن المعتنى به فيه نقلُ معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان.

والثاني: ما عرف أن المعتنى به في نقل ألفاظه لمقصودٍ خاص بها، فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحةِ رسول الله صلى الله عليه وسلم"[٢].

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٤٠٢/٣، والاقتراح ص ٧٤.

(٢) المقاصد الشافية ٤٠١/٣- ٤٠٣.

مظاهر التعارض بين القاعدة ونصّ الحديث النبوي

علم النّحو أحد الأدوات التي تساعد على فهم الأحاديث النّبويّة، وتسهم في بيان معناها، والمتتبع لكتب شروح الحديث يدرك ما للدرس النحوي من أثر في بيان المعنى النبوي الشريف، وكذلك تنوع الإعراب وما قد يترتب عليه من اختلاف الفهم، وتنوع الاستنباط.

والحديث النبوي أحد الأدلة النحويّةِ، وشواهده كغيرها من الشواهد العربية منها ما جاء مطَّرِدًا على القواعد المستقرة عند النُّحاة فبُنيت عليه القواعد النحوية، ومنها ما يقتضي ظاهرُه التعارض مع الصنعة النحوية؛ ويتجلى ذلك في الآتي:

١. تثنية الجمع

من شروط ما يثنّى: الإفراد، فلا يثنّى المثنّى، ولا الجمع، ولا اسم الجنس، ولا اسم الجمع.

والقياس يأبى تثنيةَ الجمع، وذلك أنّ الغرض من الجمع الدلالةُ على الكثرة، والتثنيةُ تدلّ على القلّة، فهما معنيان متدافِعان. ولا يجوز اجتماعُهما في كلمة واحدة؛ لأنه نقض الغرض؛ فالغرض من الجمع الدلالةُ على الكثرة، والتثنيةُ تدلّ على القلّة، فهما معنيان متدافِعان، فلا يجوز اجتماعُهما في كلمة واحدة[١].

وقد صرح ابن عصفور وغيره بأنّ جمع التّكسير لا يجوز تثنيته ولا جمعه، فإن اضطر شاعر إلى ذلك مما لم يسمع فيه التثنية جاز له ذلك في الضرورة [٢].

يقول ابن عصفور: "والأسماء كلها تثنى إلا ما يسمى، وهو: كل وبعض وأسماء العدد، ما عدا مائة وألفًا. والأسماء المختصة بالنفي نحو أحد، وعريب...

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢٠٩.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية ٢/٧٤، والمقرب ٢/٤٣، والتذييل والتكميل ٢/٦٥.

وكذلك لا تثني التثنية ولا جمع السلامة. وأما جمع التكسير فلا يثنى إلا في ضرورة أو نادر كلام"[١].

وقد جاء في الحديث قوله – صلى الله عليه وسلم –: (مَثَلُ الْمُنَافِقِ مَثَلُ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ تَعِيرُ إِلَى هَذِهِ مَرَّةً وَإِلَى هَذِهِ مَرَّةً)[٢]؟. فظاهر الحديث يتعارض مع القاعدة النحوية.

والجواب: إنما جاز تثنية الجمع في الحديث؛ لأنه محمول على شيئين مختلفين، كالنوعين والقطيعين، وجرى في ذلك على مذهب العرب في كلامهم، فقد جاء عنهم شيءٌ من تثنية الجمع على تأويل الجماعتين والفرقتين، قالوا: إبل وإبلان، ذهبوا بذلك إلى القطيع الواحد، وضمّوا إليه مثلَه، فثنّوه. وقالوا: "لِقاحان سَوْداوان"، و"لِقاحٌ" جمعُ "لِقْحَةٍ"، وقالوا: "جِمالان" يريدون قطيعَيْن منها، وعليه جاء الحديث[٣]. وعليه قول الشاعر[٤]:

هُمَا إِبلانِ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمُ ... فَعَنْ أَيِّها مَا شِئْتُمُ فتَنَكَّبُوا

قال سيبويه: "وقالوا: إبلان؛ لأنه اسم لم يكسَّر عليه، وإنمَّا يريدون قطيعين، وذلك يعنون. وقالوا: لقاحان سوداوان، جعلوهما بمنزلة ذا. وإنما تسمع ذا الضرب ثم تأتي بالعلة والنظائر؛ وذلك لأنهم يقولون: لقاحٌ واحدةٌ، كقولك: قطعةٌ واحدة.

(١) المقرب ٢/٤٣.

(٢) مسند الإمام أحمد ٥/٢٤١، وصحيح مسلم كتاب صفات المنافقين وأحكامهم٤/٢١٤٦.

(٣) ينظر: المفصل ص ٢٣٢، وشرحه لابن يعيش ٣/٢٠٩.

(٤) من الطويل لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد، ص٤١٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٨٢٩، وتاج العروس ٢٧/٤١٥، ولعَوْف بن عَطِيَّة التَّيْمِيّ في الأصمعيات ص ١٦٧.

الشاهد فيه: إبلان" فقد قال: "إبلان" تثنية "إبل" على تأويل: فرقتين أو جماعتين.

وهو في أبلٍ أقوى؛ لأنه لم يكسَّر عليه شيء"[١].

وأيضا فإن المعنى أحوج إلى تثنية الجمع من الجمع؛ إذ لا يمكن تمييز المعنى الذي قصده – صلى الله عليه وسلم – بمجرد الجمع، بل هو بتثنية الجمع أبين وأقوى، فشبَّه – عليه الصَّلاة والسلام – المنافق في تردده بين الطائفتين من المؤمنين والمشركين تبعًا لهواه وقصداً لغرضه الفاسد بالشاة المترددة بين طائفتين من الغنم؛ فلا يستقر على حالٍ، ولا يثبت مع إحدى الطائفتين مثله في ذلك مثل الشاة العائرة المترددة بين غنمين لا تستقر في إحداهما، وهذا المعنى يؤدى بتثنية الجمع لا الجمع.

وكذلك أيضًا لا تعارض بين الحديث وبين القاعدة النحوية على مذهب ابن مالك؛ فقد جوَّز تثنية اسم الجمع وجمع التكسير.

قال ابن مالك: "ويثنى اسمُ الجمع والمُكسَّرُ بغير زنه منتهاه. مقتضى الدليل ألا يثنى ما دل على جمع، لأن الجمع يتضمن التثنية، إلا أن الحاجة داعية إلى عطف جمع على جمع، كما كانت داعية إلى عطف واحد على واحد، فإذا اتفق لفظا جمعين مقصودٍ عطف أحدهما على الآخر استغنى فيهما بالتثنية عن العطف، كما استغنى بها عن عطف الواحد على الواحد، ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد، كما منع في نحو: مساجد ومصابيح"[٢].

٢. إثبات الياء في فعل الأمر المعتل

مما هو مقرر في علم النحو أن فعلُ الأمر يبنى[٣] على ما يجزم به مضارعه؛

(١) الكتاب ٦٢٣/٣، ٦٢٤.

(٢) شرح التسهيل ١٠٥/١.

(٣) وعند الكوفيّين أن فعل الأمر معرب، فنحو: (قم) و(اقعد) مجزوم بلام الأمر، وأنها حُذفت حذفًا مستمرًا، والأصل: (لتقم) و(لتقعد) فحُذفت اللام تخفيفًا وتبعها حرف المضارعة. يُنظر: الإنصاف، ٤٢٧/٢، والتّبيين ص ١٧٦، واللّباب في علل البناء والإعراب ١٧/٢.

فيُبْنى على الفتح إذا اتّصلت به نون التّوكيد نحو: اجتهدَنَّ، ويُبنى على السّكون إذا لم يتّصل به شيء، نحو: اضربْ، أو اتصلت به نون النسوة نحو: اضربْن، ويُبنى على حذف النّون إذا اتّصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطَبة نحو: اضربَا واضربُوا واضربِي، ويبنى على حذف حرف العلّة إنْ كان آخره معتلاً نحو اغزُ واخشَ و ارمِ [(١)].

وفي الحديث في إحدى روايتي مسلم: عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ – رضي الله عنها– قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: "هَلْ عِنْدَكُمْ شَيء"؟ " فَقُلْنَا: لَا: قَالَ: "فَإِنِّي إِذَنْ صَائِمٌ"، ثُمَّ أَتَانَا يَوْمًا آخَرَ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، أُهْدِيَ لَنَا حَيْسٌ. فَقَالَ: "أَرِينِيهِ، فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا" فَأَكَلَ [(٢)].

فقوله: "أرينيه"، فيه إشكال من الناحية النحوية؛ حيث ثبتت (الياء) في فعل أمر معتل، وفعل الأمر المعتل يحذف منه حرف العلة كما تقرر.

وورد في أكثر الروايات: فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، أُهْدِيَ لَنَا حَيْسٌ. فَقَالَ: "أَدْنِيهِ"[(٣)]. ولا إشكال في هذه الرواية.

ويجاب عن الإشكال في الرواية الأولى بأنه: يوجد هنا مفعولان وفاعل، فالياء الأولى فاعل، والياء الثانية مفعول أول، والهاء مفعول ثان، فـ"أرينيه"، الياء الأولى تعود إلى المخاطبة فهي فاعل، والنون للوقاية، والياء الثانية مفعول أول، والهاء مفعول ثانٍ، وهنا الرؤية بصرية وهي تنصب مفعولًا واحدًا، وإذا كانت الرؤية البصرية متعدية بالهمزة فإنها تنصب مفعولين.

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٣٠٤/١، وأوضح المسالك ٦١/١، ٦٢.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال ٨٠٩/٢.

(٣) سنن أبي داود كتاب الصيام – باب الرخصة فيه ٣٣٤/٤، والسنن الكبرى للنسائي كتاب الصيام ١٦٦/٣.

فـ"أرينيه" فعل أمر مبني على حذف النون، والياء فاعل والنون للوقاية، والياء مفعول أول والهاء مفعول ثان، نقول: أرينيه يعني: رؤية عين[١].

وقيل: وقع فيه تصحيف، إنما هو: "أَدْنِيهِ" أي: قربيه، فلحن الراوي في إسقاط الياء واعتقد جزمه فحذفها، فجاء بعده من أراد أن يقيم الإعراب فأبدل النون ياءً وشدد الدال[٢].

٣. دخول نون الوقاية على الأسماء

نون الوقاية: نون مكسورة تلحق قبل ياء المتكلم، إذا نصبت بفعل، نحو: أكرمني، أو باسم فعل، نحو: عليكني، بمعنى: الزمني، أو بـ(إنَّ) وأخواتها، نحو: ليتني. وتلزم مع الفعل واسم الفعل. وتلحق نون الوقاية أيضاً، قبل ياء المتكلم، إن جرت بـ (مِنْ) و(عَنْ)، أو بإضافة: قد، وقط، ولدن، وبجل، وكلها بمعنى حسب. وحذفها من بجل أكثر من إثباتها، بعكس الثلاثة التي قبلها. ولا تلحق نون الوقاية غير ما ذكر إلا ما ندر مما لا يقاس عليه[٣].

وورد في الحديث قول عائشة – رضي الله عنها –: " وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي حِينَئِذٍ بَرِيئَةٌ، وَأَنَّ اللَّهَ مُبَرِّئِي بِبَرَاءَتِي"[٤]، كذا في الأصول، وفي بعضها: "مُبَرِّئُني"[٥] بميم في أوله على أنه اسم فاعل بإثبات نون الوقاية. وقيل: إنه الأكثر في النسخ [٦].

---

(١) فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام ١٨٨/٣.

(٢) ينظر: مطالع الأنوار على صحاح الآثار ٦٠/٣.

(٣) ينظر: الجنى الداني ص ١٥٠، ١٥١.

(٤) صحيح البخاري كتاب المغازي، باب حديث الإفك، ١١٦/٥، وصحيح مسلم كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف ٢١٢٩/٤.

(٥) ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤٣/٢٣، ومصابيح الجامع ٣٢٥/٨.

(٦) ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤٣/٢٣.

ومنه قوله – صلى الله عليه وسلم – لليهود: "إِنِّي سَائِلُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِي فِيهِ؟"(١). وقوله – صلّى الله عليه وسلّم –: "غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ: إِنْ يَخْرُجْ وَأَنَا فِيكُمْ، فَأَنَا حَجِيجُهُ دُونَكُمْ، وَإِنْ يَخْرُجْ وَلَسْتُ فِيكُمْ فَامْرُؤٌ حَجِيجُ نَفْسِهِ"(٢).

والقاعدة النحوية أن نون الوقاية إنما تلحق الأفعال دون الأسماء، وذلك لأن الأفعال إذا اتّصلت بها ياء المتكلّم يلزمها الكسر؛ لأجل الياء، والأفعال لا يدخلها الكسر، فجيء بالنون قبل الياء لأجل الكسر، وأما الأسماء فلا تحتاج إليها؛ لأنها تقبل الكسر.

ويجاب عن هذا: بأن نون الوقاية قد تدخل على الأسماء قليلًا، وإليه ذهب ابن مالك، فقد ذهب إلى نون الوقاية تصحب الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم؛ لتقيها خفاء الإعراب، فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك، فنبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل(٣). وعلى هذا فلا تعارض بين الحديث والقاعدة النحوية.

وقد ورد دخول نون الوقاية على الأسماء في الشعر، ومنه قول الشاعر(٤):

وما أَدري ــ وظَنِّي كُلَّ ظَنِّ ــ ... أَمُسْلِمُنِي إِلَى قَومِي شَرَاحِ

وقول الآخر(٥):

(١) السنن الكبرى للنسائي ١٠/١٩٥.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في صفة الدجال، وتحريم المدينة عليه وقتله المؤمن وإحيائه ٤/٢٢٥٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/١٣٩.

(٤) من الوافر ليزيد بن مُخَرِّم الحارثي في المقاصد النحوية١/٣٤٨، وبلا نسبة في شرح التسهيل١/١٣٨، والتذييل والتكميل٢/١٨٧ ومغني اللبيب ص ٤٥٠.

(٥) من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل١/١٣٨، والتذييل والتكميل٢/١٨٨ وتمهيد القواعد ١/٤٩٣.

وليسَ بِمُعْيِينِي، وفي الناسِ مُمْتَعٌ، ... رَفِيقٌ، إذا أَعيا رَفِيقٌ ومُمْتَعُ

وقيل: النون في مثل: مسلمني ومعيني نون التنوين ثبتت شذوذًا لا نون الوقاية وهو مذهب هشام(١). ورد بثبوتها مع "أل" في قوله(٢):

وليس المُوافِيني ليُرفَدَ خائبا ... فإنّ له أضعافَ ما كان أَمَّلا

إذ لا يجتمع التنوين مع (أل). وأيضًا: معييني والموافيني يرفعان تَوَهُّم كون نون مسلمني تنوينًا؛ لأن ياء المنقوص المنون لا ترد عند تحريك التنوين لملاقاة ساكن نحو: أغادٍ ابنُك أم رائح؟ وياء معييني الثانية ثابتة في: وليس بمعييني، فعلم أن النون الذي وليه ليس تنوينًا وإنما هو نون الوقاية، ولذلك ثبت مع الألف واللام في الموافيني(٣).

وقد ورد دخول نون الوقاية على الأسماء في قراءة: ﴿هَلْ أَنتُم مُّطْلِعُونَ﴾(٤) بتخفيف الطاء وكسر النون(٥)، حذف نون الجمع، وأثبت نون الوقاية والوجه: هل أنتم مُطْلِعِيَّ(٦).

وقد سمع دخول نون الوقاية في بعض اللغات في اسم الفعل، نحو: "دراكني"

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١٨٩/٢، وارتشاف الضرب ٩٢٥/٢.

(٢) من الطويل بلا نسبة وبلا نسبة في شرح التسهيل١٣٨/١، وتوضيح المقاصد ٣٨٨/١ والمساعد ٩٧/١، والمقاصد النحوية ٣٤٩/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٣٨/١، ١٣٩.

(٤) من الآية : (٥٤) سورة الصافات.

(٥) وهي رواية عن أبي عمروٍ، وقراءة ابن عباس وابن محيصن، وعمار بن أبي عمار. ينظر: معاني القراءات للهروي ٣١٩/٢، والمحتسب ٢١٩/٢.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٣٤٢/١٠.

و"تراكني" و"عَلَيْكَنِي" بمعنى "أدركني" وبمعنى "اتركني" وبمعنى "الزمني". وفي الحرف نحو أنني[١].

يقول سيبويه: "وحدثنا يونس أنه سمع من العرب من يقول عليكَني، من غير تلقين، ومنهم من لا يستعمل (ني) ولا (نا) في ذا الموضع استغناء بعليك بي وعليك بنا عن (نى) و(نا)، وإياى وإيانا"[٢].

فكل الشواهد المذكورة تجيز دخول نون الوقاية على الأسماء، ومن ثَمَّ فلا تعارض بين القاعدة النحوية والحديث النبوي المذكور.

كذلك فإن النون قد لا يقصد بها الوقاية من الكسر؛ بل المحافظة على بقاء سكون آخر تلك الكلمة التي تتصل النون بها، كما في (مِن) وأخواتها[٣].

٤. **ذكر الخبر بعد (لولا)**

«لولا» لامتناع الشيء لوجود غيره، وخبر المبتدأ محذوف بعدها أبدًا، لا يظهر بحال، نحو: لولا زيد لأكرمتك. فـ «لولا» حرف ابتداء،. و«زيد» مبتدأ. والخبر محذوف تقديره «لولا زيد موجود»، ونحوه. وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا؛ لأنه معلوم بمقتضى لولا؛ إذ هي دالة على الامتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ. فإذا قيل: لولا زيدٌ لأكرمت عمرا، لم يشك في أن المراد: وجود زيد مانع من إكرام عمرو، فصح الحذف لتعيّن المحذوف، ووجب لسد الجواب مسده، وحلولِه محله[٤].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ص ٤٥٠، والتصريح ١١٧/١.

(٢) الكتاب ٣٦١/٢.

(٣) تمهيد القواعد ٤٨٧/١.

(٤) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢٥٣/١، والمفصل ص ٤٦، وشرح التسهيل ٢٧٦/١.

يقول المبرد: "اعلم أن الاسم الذى بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، وخبره محذوف لما يدل عليه وذلك قولك: لولا عبد الله لأكرمتك، فعبد الله ارتفع بالابتداء، وخبره محذوف والتقدير لولا عبد الله بالحضرة، أو لسبب كذا لأكرمتك فقولك: لأكرمتك ، خبر معلق بحديث (لولا)" (١).

وحكي الأخفش عن العرب أنهم لا يأتون بعد الاسم الواقع بعد (لولا) بالحال، كما لا يأتون بالخبر، وقد زعم أنه إن ورد خبر لمبتدأ بعد "لولا" كان شذوذًا أو ضرورة، وهو منبهة على الأصل(٢).

وقد ورد في الحديث قول النَّبِي – صلى الله عليه وسلم –: "يَا عَائِشَةُ لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ – قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: بِكُفْرٍ – لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ: بَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ، وَبَابٌ يَخْرُجُونَ"(٣). بإثبات خبر المبتدأ بعد (لولا)، وهو "حَدِيث عَهدهم". وقد تقرر أن الأصل في الخبر بعد (لولا) مما يلزم حذفه، فما باله لم يحذف هنا؟

فقيل: أُثبت خبر المبتدأ هنا بعد (لولا)؛ لكونه خاصًّا لا دليل عليه لو حذف، فأُثبت خبر المبتدأ هنا؛ لأنه لو حذف لم يُعلَم، ولم يكن عليه دليل، ولصار المفهوم: لولا قومك حاضرون، وليس المقصود(٤). فالامتناع معلق على نسبة الخبر للمبتدأ وليس هناك ما يشعر بالخبر ولذلك ذكر. ولو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ لظنّ أنّ المراد: "لولا قومك على كُلّ حَال من أحوالهم لنقضت الكعبة"، وهو

(١) المقتضب ٣/٧٦.

(٢) التذييل والتكميل ٣/٢٨٢.

(٣) صحيح البخاري كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار، مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه، فيقعوا في أشد منه ١/٣٧.

(٤) ينظر: مصابيح الجامع ١/٢٦٩، وشرح الجزولية للأبذي السفر الأول ٨٩٥.

خلاف المقصود؛ لأنّ من أحوالهم بُعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل، وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور(١).

وأيضًا لا إشكال في ذكره هنا بعد (لولا) على مذهب الرماني، وابن الشجري، والشلوبين، وابن مالك، وابن هشام، فقد ذهبوا إلى أن الخبر بعد (لولا)، ليس بواجب الحذف على الإطلاق، بل فيه تفصيل، وهو أنه إن كان كوناً مطلقاً، غير مقيد وجب حذفه، وعليه أكثرُ الكلام، نحو: لولا زيد لأكرمتك، لأن تقديره موجود أو نحوه. وإن كان مقيداً، ولا دليل عليه، وجب إثباته، وجعلوا من ذلك هذا الحديث. وإن كان مقيداً، وله دليل يدل عليه، جاز إثباته وحذفه، كقولك: لولا أنصار زيد لهلك، أي: نصروه. فهذا يجوز إثباته، لكونه مقيداً، وحذفه للدليل الدال عليه(٢).

وقيل: إنه يتخرج على أن يكون قوله صلى الله عليه وسلم: (حديث عهدهم بكفر) جملة اعتراض، فصل بها بين (لولا) وجوابها، لما فيه من التنديد والتبيين، ويكون الخبر محذوفًا، وكأنه قال: لولا قومك لزدت البيت على قواعد إبراهيم(٣).

وأيضا فإنَّ هذا الحديث أخرجه البخاري وغيره بألفاظ متعددة على القاعدة المشهورة. منها: "لَوْلاَ حِدْثَانُ قَوْمِكِ بِالكُفْرِ لَفَعَلْتُ". ومنها: "لَوْلاَ حَدَاثَةُ قَوْمِكِ بِالكُفْرِ لَنَقَضْتُ البَيْتَ"(٤)

وخرج ابن أبي الربيع هذا الحديث على وجهين:

(١) ينظر: العدة في إعراب العمدة لابن فرحون ١٦٨/١.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥١٠/٢، وشرح التسهيل ٢٧٦/١، الجنى الداني ص ٦٠١، وشرح اللمحة البدرية ٤١٧/١، ٤١٨.

(٣) عقود الزبرجد ١٧٣/٢.

(٤) صحيح البخاري كتاب الحج، باب فَضْلِ مَكَّةَ وَبُنْيَانِهَا ١٤٦/٢.

أحدهما: أن الرواية الصحيحة في الحديث: " لولا حِدْثَانُ قومك بالكفر" كذا رواه مالك في موطأه، وهذه الرواية لم أرها في الصحاح، فيبعد الأخذ بها.

والثاني: أنه يمكن أن يكون "حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ" جملة اعتراضية، والأصل " لَوْلَا قَوْمُكِ لأقمت البيت على قواعد إبراهيم"، ثم قدر ما يقول له: ما شأن قومي؟ فقال صلى الله عليه وسلم : "حديث عهد بكفر"، ويكون "حديث" خبرًا مقدمًا، و"عهدهم" مبتدأ، و"بكفر" متعلق بحديث"[1].

٥. دخول الفاء في خبر الموصول المعين

قد يتضمّن المبتدأ معنى الشّرط فيصحّ دخول (الفاء) في خبره، والذي يتضمّن ذلك من المبتدآت الاسم الموصول بفِعل، أو ظرْف، والنكرة الموصوفة بهما، نحو: "الذي يأتيني فله درهم"، أو "الذي يأتيني في الدار فله درهم". وكذلك: "كُل رجل يأتيني فله درهم"، أو: "كُلّ رجُل في الدار، أو عندك، فله درهم".

وإنّما يشتمل المبتدأ على معنى الشّرط بأمرين هما: العموم والإبهام، ولذلك لا يجوز دخول (الفاء) على خبر المبتدأ إلا إذا كان شبيها بـ(مَن) الشرطية أو(ما) أُختها في العموم واستقبال ما يتم به المعنى، نحو: الذي يأتيني فمكرم، إذا لم يقصد آتيا معينا. فـ"الذي" على هذا التقدير بمنزلة "مَن" في العموم واستقبال ما بعدها. فجاز أن تدخل (الفاء) في خبرها لشبهه بجواب الشرط.

فلو كان المقصود بـ"الذي" معينًا زالت مشابهة (مَن) وامتنع دخول (الفاء) على الخبر، كما يمتنع دخولها على أخبار المبتدآت المقصود بها التعيين، نحو: زيد مكرم، فلو قلت: فمكرم، لم يجز[2].

(١) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٥٩٤/١، ٥٩٥.

(٢) ينظر: كافية ابن الحاجب ص ١٦، وشواهد التوضيح ص ٢٤١.

وقد ورد في حديث رُؤْيَاهُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قولـه: «رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ أَتَيَانِي قَالاَ الَّذِى رَأَيْتَهُ يُشَقُّ شِدْقُهُ فكذاب، يَكْذِبُ بِالْكَذْبَةِ تُحْمَلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الآفَاقَ فَيُصْنَعُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»(١).

واستشكل دخول الفاء في قوله: "الَّذِى رَأَيْتَهُ يُشَقُّ شِدْقُهُ فكذاب"؛ لأن الموصول الذي يدخل خبره الفاء يشترط أن يكون مبهمًا عامًّا، وهنا معين.

فقيل: أُجري الموصول المعين مجرى الموصول العام في إدخال (الفاء) على خبره إشارة إلى اشتراك من يتصف بذلك من العقاب المذكور. كإجراء "رقاش" مجرى "نزال" في البناء. فهذا سبب إجازة دخول (الفاء) في قوله "الذي رأيته يُشَقُّ شِدْقُهُ فكذاب" (٢). ونظيره قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ ﴾ (٣)، فإن مدلول (ما)، معين، ومدلول "أصابكم" ماض. إلا أنه روعي فيه الشبه اللفظي. فإن لفظ ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ ﴾ كلفظ: ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ﴾ (٤) ، فأجريا في مصاحبة (الفاء) مجرى واحدًا(٥).

فهذا وإن كان إخبارًا عن معين، لكن روعي مشابهة لفظ (الذي) المراد به الخصوص للفظ (الذي) المراد به العموم، وللعرب مذهب معروف في رعاية المشابهة اللفظية. مثل بناء "رَقاش" وشبهه من أعلام الإناث المعدولة لشبهها بـ"نزالِ" وشبهه من أسماء الأفعال. فإجراء الموصول المعين – في الحديث – مجرى

(١) صحيح البخاري كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين ٢/١٠٠.

(٢) ينظر: شواهد التوضيح ص ٢٤١.

(٣) من الآية: (١٦٦) سورة آل عمران.

(٤)الآية: (٣٠) سورة الشورى.

(٥) ينظر: شرح المشكاة للطيبي ٩/٣٠٠٩.

الموصول العام في إدخال (الفاء) على خبره كإجراء "رقاش" مجرى "نزال" في البناء فهذا سبب إجازة دخول الفاء في قوله "الذي رأيته يشق رأسه فكذاب" [(١)].

وقيل: إن الموصولات موضوعة بوضع عام، وإن كان الموضوع له الجزئيات المخصوصة، ويكفي في تصحيح دخول (الفاء) ذلك الوضع العام[(٢)].

٦. مجيئ اسم أنّ نكرة وخبرها معرفة

الأصل في اسم (إن) أن يكون معرفة، فإذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة فالاسم المعرفة، والخبر النكرة؛ لأنّ الفائدة مرتبطة بالمعرفة، تقول إنّ زيدًا قائم، ولا تقول: "إنّ قائمًا زيد".

وجاء في الأثر قول عبد الله بن مَسْعود – رضي الله عنه– : "لَا يَجْعَلْ أَحَدُكُمْ لِلشَّيْطَانِ شَيْئًا مِنْ صَلَاتِهِ، يَرَى أَنَّ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ لَا يَنْصَرِفَ إلا عَنْ يَمِينِهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– كَثِيرًا يَنْصَرِفُ عَنْ يَسَارِهِ"[(٣)].

فقَوْله: (حَقًا) مَنْصُوب لِأَنَّهُ اسْم (أَنَّ)، وقَوْله: (أَن لَا ينْصَرف) فِي مَحل الرّفْع على أَنه خبر (أَنَّ)، واستُشكل بأنَّه معرفةٌ، فكيف يكون اسمها نكرةً[(٤)].

وأُجيب: بأنَّ النكرة المخصوصة كالمعرفة، أو من باب القَلْب، أي: يَرى أنَّ عدم

(١) ينظر: شواهد التوضيح ص ٢٤١، وتعليق الفرائد ١٤٧/٣.

(٢) الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري ٤٦٧/٩.

(٣) صحيح البخاري كتاب الأذان، باب الانفتال والانصراف عن اليمين والشمال ١٧٠/١، وصحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز الانصراف من الصلاة عن اليمين، والشمال ٤٩٢/١.

(٤) اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح للبرماوي ٢٢٧/٤.

الانصراف حقٌّ عليه[١].

وقد جاء في التنزيل الإخبار عن النكرة المخصصة المقدمة بالمعرفة، وهو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا ﴾ [٢]. وورد في الشعر ما جعل فيه اسم (إنَّ) نكرة، وخبرها معرفة، كقول الشاعر[٣]:

وإنّ حرامًا أن أسُبَّ مُقاعِسًا بآبائيَ الشُّمِّ الكرام الخَضارِم

وقول الشاعر[٤]:

وَإِنَّ عَنَاءً أَنْ تُفَهِّمَ جَاهِلاً وَيَحْسِبُ جَهْلاً أَنَّهُ مِنْكَ أَفْهَمُ

وأجاز سيبويه أن تقول: إن قريبًا منك زيدًا، إذا جعلت قريباً منك موضعه. وإذا قلت جعلت الأول هو الآخِر قلت: إن قريبًا منك زيدٌ. وتقول: إن قريبًا منك زيدٌ، والوجهُ إذا أردتَ هذا أن تقول: إن زيدًا قريبٌ منك أو بعيد منك، لأنه اجتمع معرفةٌ ونكرة"[٥].

وقد أجاز الجرمي أن يبتدأ بالنكرة ويخبر عنها في هذا الباب؛ لأنهم لا يقدمون خبر (إن) كما يتوسعون في (كان)، وأعطوا (إن) ما منعوا (كان)، وقدموا خبر (كان)، ومنعوا أن يكون اسمها نكرة وخبرها معرفة، فأعطوا كل واحد منهما ما منع

(١) ينظر: اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح ٢٢٧/٤، وعقود الزبرجد ١٠٦/٢.

(٢) من الآية: (٩٦) سورة آل عمران.

(٣) من الطويل للفرزدق في المقتضب ٧٤/٤، وتعليق الفرائد ٣٠/٤، وخزانة الأدب ٢٨/٩، وليس في ديوانه..

(٤) من الطويل لصالح بن عبد القدوس في البيان والتبيين ٢٨/٣، وأمالي القالي ٩٤/٢، والحماسة البصرية ٤٠/٢، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ٢٤٥٣/٥، والتذييل والتكميل ٦٠/٥.

(٥) الكتاب ١٤٢/٢.

صاحبه" [١].

وأيضا فَفِي بعض الرِّوَايَات: أَن، بِغَيْر التَّشْدِيد فَهِيَ إِمَّا مُخَفّفَة من الثَّقِيلَة، وَحقا مفعول مُطلق، وَفعله مَحْذُوف أَي: قد حق حَقًّا. وَأَن لَا ينْصَرف، فَاعل الْفِعْل الْمُقدر. وَإِمَّا مَصْدَرِيَّة[٢].

٧. **نزع التنوين من اسم "لا" النافية للجنس وهو شبيه بالمضاف**

(لا) النافية للجنس تنصب الاسم، وترفع الخبر كـ(إنَّ) [٣]. واسمها إما أن يكون مفردًا أو مضافًا، أو شبيهًا بالمضاف، فإن كان مفردًا بني على الفتح بلا تنوين، نحو: "لا رجلَ قائمٌ" و"لا رجلَ في الدار"، إن لم يكن مثنى، أو جمع تصحيح، فإن كان مثنى، أو مجموعًا جمع تصحيح للمذكر لزم الياء والنون، نحو: لا غلامين قائمان، ولا كاتِبِين في الدار. وإن كان مضافا نُصِبَ، نحو: "لا صاحبَ برٍّ ممقوت"، وكذلك إن كان شبيهًا بالمضاف، وهو: كل ما كان ما بعده شيء هو من تمام معناه فينصب منونا، نحو: "لا قبيحًا فعله محبوبٌ" [٤].

وورد في الحديث قوله صلى الله عليه وسلم: (اللَّهُمَّ لا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ) [٥]، فـ"مانع" اسم نكرة مبنيٌّ مع "لا"، فيجب نصبه وتنوينه؛ لأن

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٦٠/٥.

(٢) ينظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرماني ١٩٩/٥.

(٣) إعمال (لا) عمل (إنَّ) مشروط : بأَن تكون نافية، وأن يكون المنفي بها الجنس، وأن يكون نفيه نصًّا، وألا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة متصلا بها، وأن يكون خبرها أيضا نكرة. ينظر: شرح ابن الناظم ص١٣٣، وشرح الأشموني ٣٢٩/١.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢٢٧/١، وشرح ابن الناظم ص١٣٣، ١٣٤.

(٥) صحيح البخاري كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة ١٦٨/١، وصحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ٣٤٧/١.

اسم (لا) التي لنفي الجنس إذا كان شبيهًا بالمضاف، وهو الذي له تعلّقٌ بما بعده يجب نصبه وتنوينه، والقول في "ولا مُعطيَ" مثله. ولكن الحديث مرويّ بإسقاط التنوين منهما، وبهذا يتعارض مع القاعدة النحوية.

وهذا جائز على قول البغداديين ولا تعارض فيه مع القاعدة النحوية، فقد أجازوا: "لا طالعَ جبلا" أجروه في ذلك مجرى المضاف كما أجري مجراه في الإعراب(١)، وعلى قولهم يتخرج الحديث.

وأما على قول البصريين فيجب تنوينه(٢). ويمكن تخريجه على مذهبهم بأن يجعل (مانع) اسم (لا) مفردًا مبنيًا: إما لتركيبه معها تركيب (خمسة عشر)، وإما لتضمنه (معنى) (من) الاستغراقية على الخلاف المتقدم، والخبر محذوف، أي: لا مانع مانع لما أعطيت، واللام للتقوية وكذا القول في: " وَلا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ" (٣).

وهو أيضًا جائز على قول ابن كيسان فقد ذهب إلى أنه يجوز فيه التنوين وتركه، قال: "فإذا قلت (لا ضاربًا زيدًا) جاز أن تنون ضاربًا وألا تنونه". وترك التنوين عنده أحسن. ووجه التنوين عنده أن زيدًا من تمام ضارب، فصار التنوين كأنه في وسط الاسم، فلم يُحذف لأن التنوين في هذا الباب إنما يُحذف من آخر الاسم المبني مع (لا). ووجه ترك التنوين عنده أن المفعول لو أمسكت عنه لجاز الكلام بضارب وحده، فلم يعتد لذلك بالمفعول، فعومل لذلك معاملة الاسم المفرد، فبني مع (لا)، وحذف منه التنوين(٤).

وقالل الدماميني: "ولعل السر في العدول عن تنوينه إرادة التنصيص على

(١) ينظر: مغني اللبيب ص ٥١٥، والتصريح ٣٤٤/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٨٧/٢، والمقتضب ٣٦٥/٤، وشرح السيرافي ١٦/٣.

(٣) ينظر: تعليق الفرائد ١١٠/٤، ومصابيح الجامع ٤٠٢/٢.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٧٣/٥، وتمهيد القواعد ١٤٢٦/٣.

الاستغراق، ومع التنوين يكون الاستغراق ظاهرًا لا نصًا. فإن قلت: إذا نون كان الاسم مطولًا، و(لا) عاملة، وقد تقدم أنها عند العمل تكون ناصة على الاستغراق.

قلت: مر لنا أيضًا أن بعضهم يخص الاستغراق المنصوص بحالة بناء الاسم من جهة تضمن (من) الاستغراقية، ولو سلم أن الاستغراق عند عملها ثابت على سبيل التنصيص لم يتعين عملها في (مانعًا) النصب حتى يكون النص على الاستغراق ثابتًا؛ لاحتمال أن يكون (مانعاً) منصوبًا بفعل محذوف، أي لا نجد أو لا نرى مانعًا لما أعطيت، فعدل إلى البناء لسلامته من هذا الاحتمال، وإن بنينا على أن غير المضاف يعامل معاملة المضاف في الإعراب ونزع التنوين والنون عند وجود الضابط المتقدم، وأن ذلك لا يخص بالأب والأخ والمثنى والمجموع على حدّه ... فلك أن تقدر الفتحة في (لا مانع)، و(لا معطي) إعرابية، وإن كان غير مضاف إجراء له مجرى المضاف؛ لوجود المسوغ له، كما في (لا غلام لك) "[1].

وقيل: يحتمل أن يكون أصله: "لا مانعًا" بالتنوين، ثم حذف التنوين بعد أن أُبدل منه "ألِف"، ثم حذفت "الألِف"؛ فصار على صُورة المبني[2].

وأيضًا فإنه قد يحمل على المضاف مشابهه بالعمل فينزع تنويه، كما قال ابن مالك[3]. وجعل منه قول الشاعر[4]:

أراني ولا كُفْرَانَ لَّله إنَّما ... أواخي مِن الأقوامِ كلَّ بخيلِ

٨. **الجمع بين الهمزة والباء في نقل الفعل اللازم إلى متعدٍ**

إذا أردت أن تُعديَ ما كان لازمًا غير متعد إلى مفعول، كان ذلك بزيادة أحد هذه

(١) ينظر: تعليق الفرائد ١١١/٤.

(٢) العدة في إعراب العمدة ٧٤/٢.

(٣) تسهيل الفوائد ص ٦٨، وشرحه ٦٣/٢.

(٤) من الطويل لكُثَيِّر عزَّة في ديوانه ص ٥٠٨، والكتاب ١٣١/٣، وشرحه للسيرافي ٣٤٨/٣
الشاهد قوله: (ولا كفران لله آية) فكفران كان حقه أن ينون، ولكنه نزع تنوينه تشبيها بالمضاف.

الأشياء الثلاثة، وهي الهمزة، وحرف الجر، وتضعيف العين، فينتقل الفعل الذي لا يتعدى إذا أريد تعديته بالهمزة فيقال: "أذهبتُ زيدًا". ويوصل أيضا إلى المفعول به بحرف الجر، فيقال: "ذهبت بزيد". ويضعف العين من الفعل الذي لا يتعدى فيتعدى بذلك، نحو: "فرح زيد وفَرَّحْتُهُ"، و"خرج المتاع وخَرَّجْتُهُ ".

وكل واحد من هذه يعدي الفعل، ولا يجوز أن تجمع بين واحد منهما وحرف الجرّ[1]. فالقاعدة النحوية لا تجيز اجتماع الهمزة والباء في نقل الفعل اللازم إلى متعدٍ.

يقول ابن يعيش: " واعلم أنّه متى عديت الفعل بالهمزة، أو التضعيف، لم تجمع بين واحد منهما وحرف الجرّ؛ لأنّ الغرض تعديةُ الفعل، فبأيّ شيء حصل أغنى عن الآخر، ولا حاجة إلى الجمع بينهما، فتقول: "أدخلت زيدًا الدارَ"، و"أذهبت خالدًا"، و"دخلت يزيد الدارَ"، و"ذهبت به". قال الله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾[2]، ولا يجوز "أدخلت يزيد الدارَ"، ولا "أذهبت به"، فتجمع بين الهمزة والباء لِما ذكرت لك"[3].

وورد في الحديث: " أَنَّ مِسْكِينَةً، مَرِضَتْ، فَأُخْبِرَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى اللَّه عليه وسلم – بِمَرَضِهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى اللَّه عليه وسلم –، يَعُودُ الْمَسَاكِينَ، وَيَسْأَلُ عَنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى اللَّه عليه وسلم –: «إِذَا مَاتَتْ فَآذِنُونِي»، فَأُخْرِجَ بِجَنَازَتِهَا لَيْلاً، وَكَرِهُوا، أَنْ يُوقِظُوا رَسُولَ اللَّهِ – صلى اللَّه عليه وسلم.... ".

(١) ينظر: الإيضاح ص١٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩٩/٤.

(٢) من الآية: (٤٣) سورة النور.

(٣) شرح المفصل ٣٠٠/٤.

هكذا جاءت الرّواية[1]. وكان الوجه: "فخرج"؛ لأن النحويين لا يجيزون اجتماع الهمزة والباء في نقل الفعل، فلا يقال: أدخل بزيد الدار، وإنما يقال: دخل بزيد الدار، وأدخل زيد الدار.

فقيل: الباء الزائدة، كزيادتها في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾[2]. وكما خرجوا عليها قراءة أبي جعفر: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يُذْهِبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾[3] بضم الياء وكسر الهاء من أذهب، فأثبت الباء مع النقل بالهمزة؛ وَهَذَا يُوجب أَن لَا يُؤْتى بِالْبَاء لِأَنَّهُ رباعي من أذهب والهمزة تعاقب الْبَاء. فقيل إن باء (بالأبصار) زائدة.

ويجوز فيه وجه آخر: وهو أن يكون المفعول الذي لم يسم فاعله مضمرًا في "أخرج" كأنه قال: فأخرج الناس أو النعش بجنازتها على أن يراد بالجنازة: الجثة[4].

٩. تعدي اسم الفعل (عليك) بالباء

من جملة أسماء الأفعال: ما كان في أصله ظرفا أو حرف جر، ثم خرج عن ذلك، وصار بمنزلة: صه ونزال في الدلالة على معنى الفعل وتحمل ضمير الفاعل، ومن ذلك: (عليك) بمعنى: الزم، و(دونك وعندك ولديك) بمعنى: خذ، و(إليك) بمعنى: تنح، (ومكانك) بمعنى: أثبت، و(وراءك) بمعنى: تأخر، و(أمامك) بمعنى: تقدم[5]. أما (عليك) فإنه يتعدى بنفسه قال تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[6] أي ألزموا أنفسكم.

---

(١) ينظر: الموطأ ٣١٨/٢، والسنن الكبرى ٤١٥/٢.

(٢) من الآية: (٦) سورة النساء ، ومن الآية: (٣٩) سورة الأحزاب.

(٣) قرأ أبو جعفر وحده {يُذْهِبُ} بضم الياء وكسر الهاء. وقرأ الباقون {يَذْهَبُ} بفتح الياء والهاء. ينظر: معاني القرآن للفراء ١٩/١، والمبسوط في القراءات العشر ص ٣١٩.

(٤) التعليق على الموطأ ٢٥٤/١.

(٥) شرح ابن الناظم ص ٤٣٦.

(٦) من الآية: (١٠٥) سورة المائدة.

قال سيبويه: هذا باب من الفِعلِ سُمّى الفعلُ فيه بأَسماءٍ مضافةٍ ليستْ من أمثلة الفِعل الحادثِ، ولكنها بمنزلة الأسماء المفردة التي كانتْ للفعل، نحو: رُوَيْدَ وحَيَّهَلَ، ومجراهنّ واحد وموضعُهنّ من الكلام الأمرُ والنهىُ إذا كانت للمخاطب المأمور والمنهىّ.... ومنها ما يتعدى المأمور إلى مأمور به، ومنها ما يتعدى المنهى إلى المنهى عنه، ومنها ما لا يتعدى المأمور ولا المنهى. فأما ما يَتعدّى المأمورَ إلى مأمورٍ به فهو قولُك: عَلَيْكَ زيدًا، ودُونَكَ زيدًا، وعِنْدَكَ زيدًا، تَأْمُرُه به. حدّثنا بذلك أبو الخطّاب"(١).

وقد جاء في الحديث قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلاَةَ فَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا»(٢).

واستشكل دخول الباء؛ لأن القاعدة النحوية لا تجيز دخول الباء في: "فَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ"؛ لأنَّه متعدٍّ بنفسه، كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾.

ويجاب عن هذا: بأن أسماء الأفعال، وإن كان حكمها في التعدي واللزوم حكمَ الأفعال التي هي بمعناها، إلَّا أن (الباء) تزاد في مفعولها كثيرًا؛ نحو: عليك به؛ لضعفها في العمل، فتعمل بحرف عادتُه اتصال اللازم إلى المفعول(٣).

ويؤكد ذلك رواية: "فعليكم السكينة". وَقد جَاء (عليك) بثبوت الباء في أحاديث كثيرة، منها: قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: (عليكم برخصة الله الذي رخص

(١) الكتاب ٢٤٨/١، ٢٤٩.
(٢) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب قول الرجل: فاتتنا الصلاة ١٢٩/١.
(٣) شرح الكافية للرضي ٨٨/٣.

لكم)[١]، قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: (فَعَلَيهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاء) [٢]، فلَا يلْزم من كَونه يتَعَدَّى بِنَفسِهِ امْتنَاع تعديته بِالْبَاء[٣].

وقد ورد في الشعر متعديا بالباء أيضًا في قول الشاعر[٤]:

فعليكَ بالحجّاجِ لا تَعْدِلْ به ... أحدًا إذا نزلتْ عليك أمورُ

قال أبو حيان:" أما (عليك) فإنه يتعدى قال تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾، أي ألزموا أنفسكم، ويتعدى بالباء تقول عليك بزيد"[٥].

وفي "الصحاح" وتقول: عليَّ زيدًا، وعليَّ بزيدٍ ، ومعناه: أعطني" [٦]. خلافا لابن عصفور فإن (عليك) عنده لا تستعمل إلا استعمال فعل متعدٍ وهو (خُذْ)[٧].

وقيل: على حذف مضاف تقديره: عليكم بأفعال السكينة، وقد جاء: "عليك بخويصة نفسك"[٨].

(١) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر ٧٨٦/٢.

(٢) صحيح البخاري كتاب النكاح، باب اب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من استطاع منكم الباءة فليتزوج.... ٣/٧، وصحيح مسلم كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه.... ١٠١٨/٢.

(٣) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري ١٥٢/٥.

(٤) البيت من للأخطل في ديوانه ص ١١٧، وتمهيد القواعد ٣٨٩٧/٨، والتصريح ٢٨٦/٢.

(٥) ارتشاف الضرب ٢٣٠٩/٥.

(٦) الصحاح(علا) ٢٤٣٨/٦.

(٧) ينظر: شرح الجمل ٢٨٦/٢.

(٨) التجريد على التنقيح ٢/ ٢٧١.

١٠. استعمالُ (بَيْدَ) غير متلوة بـ (أنَّ)

(بَيدَ) معناها معنى" غير"، وقد يكون بمعنى" على" [١]. وتقع في الاستثناء المنقطع.

والمشهور استعمالها متلوّةً بـ(أنَّ)، تقول: ذهب الناس بيد أنّي لم أذهب[٢]. ومنه قول الشاعر[٣]:

عَمْداً فَعَلْتُ ذَاك بَيْدَ أَنِّي إخالُ إنْ هَلَكْتُ أَنْ تُرِنِّي

وقد استُعملت على خلاف ذلك في الحديث في قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: "نَحْنُ الآخِرونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بَيدَ كُلُّ أُمَّةٍ أُوتوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِنَا، وَأُوتِينَا مِنْ بَعْدِهِمْ"[٤].

وخرجه ابن مالك على أن الأصل: بيد أن كلَّ أمة، فحذفت "أَنَّ" وبطل عملُها، وأضيفت بَيْدَ إلى المبتدأ والخبر اللذين كانا معمولين لـ(أنّ)، وجاز حذف (أنَّ) المشددة قياسًا على المخففة في نحو قوله تعالى: {وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ}، فإنهما أُختان في المصدرية وشبيهان في اللفظ[٥].

---

(١) ينظر: البديع في علم العربية ٢٢٠/١، وشرح التسهيل ٣١٤/٢.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية ٢٢٠/١.

(٣) من الرجز، بلا نسبة في ارتشاف الضرب ١٥٤٦/٣، ومغني اللبيب ص ١٥٦، وهمع الهوامع ٢٧٧/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٣٥٢/١.

اللغة: ترني من الرنين، يقال: رَنَّتِ المرأة تَرِنُّ رَنيناً، وأَرَنَّتْ أيضاً: صاحت. ينظر: الصحاح [رنن] ٢١٢٧/٥.

(٤) صحيح البخاري كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار ١٧٧/٤.

(٥) ينظر: شواهد التوضيح ص ٢١٢.

وقد جاء حذف "أنَّ" في مثل قوله[1]:

وَلَوْلا بَنُوهَا حَوْلَهَا لخبَطْتُهَا كَخَبطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ

أي: "لولا أنَّ بنوها"، فحذف "أنَّ"، وأبطل عملها.

١١. مجيئ الإضافة على غير أوجهها المعروفة

الإضافة قسمان: محضة، وغير محضة. أما المحضة: فهي التي لا ينوي بها انفصال المضاف من المضاف إليه، وهي بمعنيين:

أحدهما: مقدر بـ(مِنْ)، وضابطه: أن يكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه، نحو: "خاتم فضة".

والآخر: مقدر بـ(اللام): كقولك: غلام رجل ودار زيد أي: غلام لرجل ودار لزيد.

وهذا هو الذي عليه سيبويه وأكثر النحويين وأما موهم الإضافة بمعنى (في) فمحمول عندهم على أنها فيه بمعنى (اللام) على المجاز[2].

وزاد الكوفيون قسمًا ثالثًا، وهي الإضافة بمعنى (عند)، وحملوا على ذلك قول العرب: "ناقةٌ رَقُودُ الحَلْبِ"، قالوا: معناه: رَقُودٌ عند الحَلْبِ[3].

وزاد ابن مالك الإضافة بمعنى (في). فالإضافة عنده ثلاثة أقسام: إضافة بمعنى (في) وإضافة بمعنى (مِن) وإضافة بمعنى (اللام) [4].

---

(١) من الطويل للزبير بن العوام رضي الله عنه في شرح الكافية الشافية ٤٥٣/١، شرح ابن الناظم ص ٨٧، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٢٠٨، ومغني اللبيب ص ٥٦٣.

(٢) ينظر: الكتاب ١٧٦/١، والأصول في النحو ٢٥٥/٢، والمفصل ص ٨٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٧٣، وارتشاف الضرب ٢٣٧٤/٤.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٧٤/٢، وارتشاف الضرب ١٨٠٠/٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢٢١/٣-٢٢٣، وشرح الكافية الشافية ٩٠٧/٢- ٩٠٩، وشرح العمدة ٤٨٢/١-٤٨٥.

وقد ورد في الحديث قوله – صلى الله عليه وسلم –: «شَاتُكَ شَاةُ لَحْمٍ»[١].

واستشكلت هذه الإضافة بأن الإضافة إما معنوية مقدرة بـ(مِن) كخاتم حديد أو بـ(اللام) كغلام زيد أو بـ(في) كضرب اليوم أي ضرب في اليوم، وإما لفظية صفة مضافة إلى معمولها كضارب زيد وحسن الوجه، ولا يصح شيء منها في "شاة لحم".

فقيل: إنه لما اعتقد أن شاته شاة نُسُكٌ، أوقع –عليه الصلاة والسلام– قولَه: "شاةُ لحم" موقعَ قوله: شاة غير نسك، أو شاة غير أضحية، أي: إنما هي لحم غير متقرَّبٍ به، أو لا قربةَ فيه، لتقدُّمها على وقت التقرُّب ، فهو كلامٌ محمول على المعنى[٢].

وقيل: إن الإضافة للبيان، كخاتم فضة؛ لأن الشاة شاتان، شاة يأكل لحمها الأهل، وشاة نسك يتصدق بها لله تعالي ومعنى قوله: (ليس من النسك في شيء) أي ليس من شعائر الله تعالي[٣].

وقيل: الإضافة في "شاة لحم" بتقدير محذوف، أي: "شاة طعام لحم"، أي: "لا طعام نُسك"، أو "شاة مَطعَم لحم"، أو ما أشبه ذلك. يعني: " شاة لحم غير نسك" فهي مُضافة إلى محذُوف أقيم المضَاف إليه مقامه[٤].

وأيضا فإن كلّ ما لا يصلح أن تكون إضافته بمعنى "من"، أو "في"، فإنها تكون بمعنى اللام، كذا قال ابن مالك – رحمه الله – :

(١) صحيح مسلم كتاب الأضاحي، باب وقتها ١٥٥٢/٣.

(٢) رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام ٤٧/٣.

(٣) شرح المشكاة للطيبي ١٢٩٤/٤.

(٤) العدة في إعراب العمدة ١٢٧/٢، ١٢٨.

وَالثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ "مِنْ" أَوْ "فِي" إِذَا لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامَ خُذَا

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَاخْصُصَ اوَّلَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا[1].

١٢. إضافة العَلَم

الأعلام لا تحتاج إلى ما يعرفها، فإنها غير مفتقرة إلى الإضافة؛ لأن الغرض الأصل من الإضافة إلى المعرَّف التعريف وهو حاصل للمعرفة من غير إضافة.

يقول الشيخ خالد: "وهذا العلم" الجنسي يشبه علم الشخص من جهة الأحكام اللفظية، فإنه يمتنع من" دخول "أل" عليه، فلا يقال: الأسامة، كما لا يقال، الزيد، "و" يمتنع "من الإضافة" فلا يقال: أسامتكم، كما لا يقال: زيدكم، إلا إن قصد فيهما الشياع"[2].

وقد جاء في حديث موسى مع الخضر عليهما السلام: "قَالَ الْخَضِرُ: وَأَنَّى بِأَرْضِكَ السَّلاَمُ قَالَ: أَنَا مُوسَى قَالَ مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ: نَعَمْ"[3].

وفيه إضافة العلم وهو "موسى" إلى بني إسرائيل. والقاعدة النحوية أن العلم لا يضاف لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف الإضافة"[4].

فقيل: إنه قد نكر ثمَّ أضيف، وَمعنى التنكير أَن يؤول بِوَاحِد من الْأمة الْمُسَمَّاة بِهِ، وإنما أضيف مع أنه علم لتنكيره أي: تأويله بواحد موسى آخر[5].

---

(١) الألفية ص٧٤.

(٢) التصريح ١/١٣٨.

(٣) صحيح البخاري كتاب العلم، باب من سأل، وهو قائم، عالما جالسا ١/٣٥، وصحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل الخضر عليه السلام ٤/١٨٤٧.

(٤) عقود الزبرجد ١/٨٠، ومنحة الباري بشرح صحيح البخاري ١/٣٦٨.

(٥) ينظر: عمدة القاري ٢/١٩٠.

قال الزمخشري: "وقد يتأول العلم بواحد من الأمة المسماة به فلذلك من التأول يجري مجرى رجل وفرس فيجترأ على إضافته وإدخال اللام عليه. قالوا مضر الحمراء وربيعة الفرس وأنمار الشاة"(١).

وقد جاء إضافة العلم قليلاً ومنه قول الشاعر(٢):

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ... بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يِمَانِ

فأوّل على أنه تُخُيّل فيه التنكير لوقوع الاشتراك في مسمَّى هذا اللفظ، وكذا يؤول في هذا الحديث.

وقال الرضي: "وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه؛ إذ لا مانع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا، كما في النداء، وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنًى، نحو: زيدُ الصدّق، يجوز ذلك، وإن لم يكن في الدنيا إلا زيدٌ واحدٌ. ومثله قولهم: مُضمرُ الحمراء، وأنمارُ الشّاء وزيدُ الخيل. فإن الإضافة فيها ليست للاشتراك المتفق"(٣).

١٣. إضافة أسماء الآحاد إلى مفرد

الثلاثة إلى العشرة يجب أن يضاف إلى الجمع القليل، إلا أن يكون الاسم لا يجمع جمع القلة، كقولك: عندي ثلاثة أكلب، ولا يجوز أن تقول: ثلاثة كلاب، لأن

(١) المفصل ص٢٩.

(٢) من الطويل لزيد الخيل في. ولرجل من طيء في الكامل للمبرد١١٦/٣، والمقاصد النحوية ١٢٩٧/٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١٦٥/١.

الشاهد فيه: إضافة زيد إلى ضمير المتكلم، وكذا إضافة زيد الثاني إلى ضمير الخطاب.

(٣) شرح الكافية ٢٠٩/٢.

الكلاب جمع كثرة، وأكلب للقلة[١]. ولا تضاف الثلاثة وأخواتها إلى جمع تصحيح.

وورد في الحديث: عَنْ رَسُولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ: " بَيْنَمَا ثَلَاثَةُ نَفَرٍ يَتَمَشَّوْنَ أَخَذَهُمُ الْمَطَر..." [٢]. فمقتضى القاعدة النحوية أن يقال: أربعة أنفار؛ لأن أسماء الآحاد لا تضاف إلا إلى الجمع.

قال سيبويه: "وسألت الخليل عن ثلاثة كلابٍ فقال: يجوز في الشعر، شبهوه بثلاثة قرودٍ "[٣].

يريد أن الوجه أن يقال ثلاثة أكلب لأن له جمعا قليلا وهو الأكلب وإنما تضاف ثلاثة وما فوقها من الآحاد إلى جمع قليل وقد ترد ولا يستعمل فيها الجمع القليل فشبهوا ما يستعمل فيه الجمع القليل بما لا يستعمل فيه الجمع القليل[٤].

ويخرج ما جاء في الحديث على أنه: قد يُضَاف إِلَى الْجمع الْكثير، كَقَوْلِهِم: ثَلَاثَة كلاب، وَثَلَاثَة قُرُوء لِأَن الْقَلِيل وَالْكثير قد يُضَاف إِلَى جنسه، فعلى هَذَا إضافتهم الْعدَد الْقَلِيل إِلَى الْجمع الْكثير وَلذَلِك قَالَ الْخَلِيل: إِنَّهُم قَالُوا: ثَلَاثَة كلاب، فكأنهم قَالُوا: ثَلَاثَة من الْكلاب، فحذفوا وأضافوا اسْتِخْفَافًا[٥].

وعلى هذا تجوز إضافة هذه الأعداد إلى اسم الجمع، نحو: رهط ونفر وقوم

(١) ينظر: علل النحو ص ٤٩٠، و شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٦/٢.

(٢) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار ١٧٢/٤، وصحيح مسلم، كتاب الرقاق، باب قصة أصحاب الغار الثلاثة والتوسل بصالح الأعمال ٢٠٩٩/٤.

(٣) الكتاب ٦٢٤/٣.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٦٨/٤.

(٥) العدد في اللغة ص ٢٤.

وبشر، تقول: عندي ثلاثة نفر، ومنه قوله تعالى:" وَكانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ"(١).

وأيضًا فإن (نفرًا) اسم الجمع وفيه شبه بالجمع، فذلك تقول: ثلاثة نفر، وثلاثة رهط وثلاثة ذود، فتضيف كالجمع، ولذلك صحت الإضافة الى مائة وكذلك اسم الجنس، نحو: ثلاث نخل(٢).

١٤. إغراء الغائب

الإغراء مختص بالمخاطب، لا يكون لمتكلم ولا لغائب، فلا يقال: شأني والحج، لأن الإغراء أمر، كما أن التحذير نهى، وهما يختصان بالمخاطب.

ومن أصول النحويين ألا يُغرى بغائبٍ، وحكموا على ما جاء منه بالشذوذ كقول بعضهم: عليه رجلًا ليسني؛ على جهة الإغراء.

قال سيبويه: "وحدَّثني من سمعه أن بعضهم قال: عليه رجلاً لَيْسَنِى. وهذا قليلٌ شبّهوه بالفعل" (٣).

وقد ورد في الحديث قوله – صلى الله عليه وسلم –: "مَن اسْتَطَاعَ مِنْكُم الْبَاءَةَ فَلْيَتَزوَّج، ومَن لم يَسْتطع فَعَلَيهِ بالصَّوْم فإنه لَهُ وجَاء"(٤). وفيه إغراء الغائب ولا تكاد العرب تُغرى إلا الشاهد. يقولون: عليك زيدًا، ودونك، وعندك، ولا يقولون: عليه زيدًا.

---

(١) البديع في علم العربية ٢٨٦/٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢٩٢/٩.

(٣) الكتاب ٢٥٠/١.

(٤) صحيح البخاري كتاب النكاح، باب اب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من استطاع منكم الباءة فليتزوج.... ٣/٧، وصحيح مسلم كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه.... ١٠١٨/٢.

فقيل: الأصل في الإغراء أن يكون للمخاطب، وإنما حسن في هذا الحديث لتقدم الخطاب في أول الحديث (عليكم بالباءة)، فكأنه قال: (فمن لم يستطع منكم)، فالغائب في الخبر في معنى المخاطب[١].

وقال ابن خروف: "أغرى بالغائب؛ لأن المعنى لبعض المخاطبين من حيث ترك الاستطاعة لا يعمهم، ومنهم مستطيع وغير مستطيع، فلم يمكن الخطاب بالإغراء، فأغرى الذي لا يستطيع، ودله على الصوم بلفظ الغيبة؛ ليكسر منه دواعي الجماع، فكأنه في موضع : فمن لم يستطع فدلوه على الصوم"[٢].

وقيل: إنه ليس في هذا الحديث إغراء الغائب جملة. والكلام كلُّه والخطابُ للحضور الذين خاطبهم صلى الله عليه وسلم بقوله: (من استطاع منكم الباءة) فالهاء هنا ليست للغائب، وإنّما هي لمن خصَّ من الحاضرين بعدم الاستطاعة؛ إذ لا يصح خطابُه بكاف الخطاب؛ لأنه لم يتعيّن منهم، ولإبهامه بلفظة (من) وإن كان حاضرًا[٣].

وقيل: إن "الصوم" مبتدأ مؤخر، و"عليه" خبر مقدم، والباء زائدة في المبتدأ. وقيل: "عليه" اسم فعل، وفاعله مستتر فيه، و"الصوم" مفعول به، والباء زائدة في المفعول[٤].

١٥. تكرار ما عُدل من أسماء الأعداد (مثنى مثنى)

(مثنى) ممنوعة من الصرف، واختلف النحاة في علة منعها، فذهب الخليل

(١) ينظر: عقود الزبرجد ٢/٩٦.

(٢) شرح الجمل ٢/١٠٠٨.

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٤/٨٤.

(٤) التصريح ١/١٩١.

وسيبويه، إلى أن (مثنى) مُنعت من الصرف للعَدْل من: اثنين اثنين، وللوَصْف؛ لأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكراتٍ(١).

وذهب الفرَّاء إلى أنها منعت من الصرف للعدل والتعريفِ بنيَّةِ الألف واللام، ولذلك لم تُضَف؛ لأنها على نية الألف واللام، أو امتنعت من الألف واللام لأنَّ فيها تأويلَ الإضافة، فلو قلت: (ادخلوا ثلاثًا ثلاثًا)، فكأنك قلتَ: ثلاثَ رجالٍ ثلاثَ رجالٍ. ويرى الفراءُ جوازَ صرفِها(٢). وقال الزجَّاج: إنها مُنعت من الصرف للعدل عن: اثنتين اثنتين، وللعدلِ عن التأنيث(٣). وقال الزمخشري: إنما منعت الصرف لما فيها من العدلين: عدلها عن صيغتها، وعدلها عن تكريرها (٤).

والقاعدة النحوية أن ما عدل عن أسماء الأعداد لا يكرر؛ تقول: جاءني القوم مثنى، من غير تكرير، تريد: اثنين اثنين، وكذلك ثلاث ورباع، ونحوها، قال تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ (٥)؛ أي: اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة (٦).

وقد جاء في الحديث: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ – صلى الله عليه وسلم – وَهْوَ عَلَى الْمِنْبَرِ: مَا تَرَى فِي صَلاَةِ اللَّيْلِ؟ قَالَ: "مَثْنَى مَثْنَى..." (٧). فكيف جاء قوله – عليه

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٢٢٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن ١/٢٥٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٩.

(٤) ينظر: الكشاف ١/٤٦٧.

(٥) من الآية: (١) سورة فاطر.

(٦) ينظر: رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام للفاكهاني ٢/٥٣٤.

(٧) صحيح البخاري كتاب التهجد، باب كيف كان صلاة النبي صلى الله عليه وسلم؟ وكم كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل؟ ٢/٥١، وصحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى١/٥١٦.

الصلاة والسلام – بالتكرير؟ فاستشكل التكرار.

وأجيب: بأنه تأكيد لفظي، لا لقصد التكرار؛ فإن ذلك مستفاد من الصيغة.

قال ابن الحاجب:" مثنى الثانية جاءت على جهة التأكيد، كأنه قال: اثنتان اثنتان، اثنتان اثنتان. ألا ترى أن واحدة تفيد المعنى المقصود. وإذا كرر اللفظ الذي بمعناه فهو تأكيد لفظي، فكذلك هذا"(١).

فمثنى الثَّانِي للتَّأْكِيد لَا لإِفَادَة التّكْرَار؛ لِأَن ذلك حَاصِل بِالْأول، ولو اكتفى بأحَد اللفظين أجزأ عن الآخر؛ لأنه لو قيل: صلاة الليل مثنى، لكفى في المقصود، كقوله تعالى: ﴿مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾، ولكنه أكَّد، كقولك: "ضربتُ زيدًا زيدًا"، فجَمَع بين الاختصار في العَدل، والتأكيد بالتكرار(٢). وبهذا يندفع التعارض في هذا الحديث.

١٦. إثبات نون الرفع في الفعل المضارع مع سبقه بـ(أن) الناصبة

القاعدة النحوية: أن كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين نحو تفعلان ويفعلان، أو واو جمع نحو تفعلون ويفعلون، أو ياء مخاطبة نحو تفعلين، فإن رفعه بثبوت النون، وجزمه ونصبه بحذفها.

وقد ورد في الحديث قوله – صلى الله عليه وسلم – لامرأة من الأنصار: «ما منعك أن تحجين معنا؟"(٣) بإثبات نون الرفع مع سبق أن الناصبة على خلاف القاعدة النحوية. فالأصل: "أن تحجي" بحذفها على إعمال (أَنْ).

والجواب: أن هذا الحديث جاء على لغة من يرفع الفعل بعد (أن) حملًا على (ما) أختها، فبعض العرب ربما رفعوا ما بعد (أن) تشبيها بـ(ما)، فحملت عليها في

(١) أماليه ٢/٧٢٤.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية ٢/٢٦٤، والعدة في إعراب العمدة ٢/٦٢، والتصريح ٢/٣٢٦.

(٣) صحيح البخاري كتاب الحج، باب عمرة في رمضان ٣/٣.

الإلغاء، فوقع المضارع بعدها مرفوعًا، كما يُأتَي به بعد "ما" المصدرية كقولـه تعالى: ﴿وَيَعْلَمَ مَا نَفْعَلُونَ﴾[(١)]. ومنه قول الشاعر[(٢)]:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ... مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا

وقد روي عن ابن مجاهد أنه قرأ: "أَنْ يتمُّ الرَّضاعة"[(٣)].

ووقع مثل هذا في رواية رواها ابن مالك لحديث أنس من حديث الغار: "إِنَّهُ كَانَ لِي وَالدَان، فَكُنْتُ أحْلبُ لَهُمَا فِي إِنَائِهِمَا، فَآتِيهُمَا، فَإِذَا وَجَدْتُهُمَا رَاقدَيْنِ قُمْتُ عَلَى رؤوسِهِمَا كرَاهيَةَ أن أَرُدَّ سنَتَهُمَا في رُؤوسِهِمَا حَتَّى يَسْتَيْقِظَانِ مَتَى اسْتَيْقَظا"[(٤)]. وفيه عدة أوجه:

أحدها: أن يكون ذلك من سهو الرواة، وقد وقع ذلك منهم كثيراً، والوجه حذفها بـ(حتى)، لأن معناها إلى أن يستيقظا، وتتعلق بقمت.

والثاني: أن يكون ذلك على ما جاء في شذوذ الشعر كقول الشاعر:

---

(١) من الآية: (٢٥) سورة الشورى.

(٢) من البسط بلا نسبة في شرح السيرافي ٣٢/١، وسر صناعة الإعراب ٢٠٠/٢، والمفصل ص ٤٢٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٤/٢.

الشاهد قوله: (أن تقرآن) حيث وقع بعد «أن» فعل متصرف مرفوع، فأثبت "النون"، ولو نصَب لقَالَ: "أن تقرآ".

(٣) قرأ مجاهد – ويُرْوى عن ابنِ عباس –: {أَنْ يُتِمُّ الرَّضاعة} برفع «يُتِمُّ» وفيها قولان، أحدُهما قولُ البصريين: أنها «أَنْ» الناصبة أُهْمِلت حَمْلاً على «ما» أختِها لاشتراكِهما في المصدرية. والثاني: وهو قولُ الكوفيين أنها المخففةُ من الثقيلة، وشَذَّ وقوعُها موقعَ الناصبةِ. ينظر: البحر المحيط ٤٩٩/٢، والدر المصون ٤٦٣/٢، ٤٦٤.

(٤) شواهد التوضيح ص ٢٣٧، ولم أقف على هذه الرواية والوارد "حَتَّى يَسْتَيْقِظَا". مسند الإمام أحمد ٤٣٨/١٩.

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَلاَّ تُخْبِرا أحَدا

فأثبت النون في موضع النصب، وكذلك هو في الحديث.

والثالث: أن يكون على حذف مبتدأ، أي حتى هما يستيقظان[١].

١٧. نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) مضمرة بعد الفاء غير السببية الواقعة بعد النفي

يشترط في نصب الفعل المضارع بـ(أَنْ) مضمرة بعد الفاء الواقعة بعد النفي أن يقصد بالفاء الجزاء والسببية[٢]. فإن لم تكن الفاء للسببية، بل كانت للعطف على الفعل قبلها، أو كانت للاستئناف لم ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة، بل يعرب في الحالة الأولى إعراب ما عطف عليه، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [٣]، ويرفع في الحالة الأخرى، كقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[٤] أي "فهو يكون إذا أَراده"[٥].

وقد جاء في الحديث: قوله – صلى الله عليه وسلم – :"لَا يَمُوتُ لِمُسْلِمٍ ثَلَاثَةٌ مِنَ الوَلَدِ، فَتمسهُ النَّارُ إِلَّا تَحِلَّةَ القَسَمِ"[٦] بنصب الفعل بأن مضمرة بعد الفاء الواقعة بعد النَّفْي ولا يصح أن يقصد بالفاء الجزاء والسببية؛ لأنه يؤدي إلى عكس المعنى المقصود.

---

(١) ينظر: إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبري ص ٧٢، ٧٣، وعقود الزبرجد ١٢٢/١.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٤٨٤.

(٣) الآية: (٣٦) سورة المرسلات.

(٤) الآية: (٨٢) سورة يس.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٠/٣.

(٦) صحيح البخاري كتاب الجنائز، باب فضل من مات له ولد فاحتسب ٧٣/٢، وسنن ابن ماجة، كتاب الجنائز، بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ مَنْ أُصِيبَ بِوَلَدِهِ ٥١٢/١.

قال ابن الحاجب: " قولـه – صلى الله عليه وسلم –: " لا يموت لأحد ثلاثة من الولد فتمسه النار إلا تحلة القسم". محمول على الوجه الثاني في قولك: "ما تأتينا فتحدثنا" [(١)]. ولا يستقيم على الوجه الأول؛ لأن معنى الأول أن يكون الفعل الأول سببا للثاني كقولك: ما تأتينا فتحدثنا، أي: لو أتيتنا لحدثتنا. وليس عليه قوله: "لا يموت لأحد"؛ لأنه يؤدي إلى عكس المعنى المقصود، ويصير المعنى: أن موت الأولاد سبب لمس النار وهو ضد المعنى المقصود"[(٢)].

وقوله: فيلجَ النار، بالنصب؛ لأنّ الفعل المضارع ينصب بعد النفي بتقدير أنْ، لكن حكى الطيبيّ أن شرطه أن يكون بين ما قبل الفاء وما بعدها سببية، ولا سببية هنا، إذ لا يجوز أن يكون موت الأولاد ولا عدمه سببًا لولوج من وَلَدهم النار، فظاهر الحديث مخالف للقاعدة النحوية.

يقول الطيبي:" إنما تنصب الفاء الفعل المضارع بتقدير (أن) إذا كان بين ما قبلها وما بعدها سببية، ولا سببية ههنا؛ إذ لا يجوز أن يكون موت الأولاد ولا عدمه سبباً لولوج أبيهم النار"[(٣)].

والجواب: أن اشتراطَ السببية لا يسلم، بل يجوز النصبُ أيضًا بعد الفاء الشبيهة بفاء السببية بعد النَّفْي مثلًا، وإن لم تكن السببية حاصلة؛ كما قالوا في أحد وجْهَي (ما تأتينا فتحدِّثَنا): إن النَّفْي يكون راجعًا في الحقيقة إلى الحديث، لا إلى الإتيان؛ أي: ما يكونُ منكَ إتيانٌ يعقبُه حديث، وإن حصل مطلقُ الإتيان، كذلك هنا؛ أي: لا يكون موتُ ثلاثةٍ من الولد يعقبُه ولوجُ النّار، فيرجع النَّفْي إلى القيدِ خاصّة،

(١) وهو قصد نفي ترتب الثاني على الأول دون قصد نفي الأول، كما قصد نفي ترتب الحديث على الإتيان لا نفي الإتيان.

(٢) الأمالي ٢/٧٧٨..

(٣) شرح المشكاة ١٤/١٤١٩.

فيحصل المقصودُ، ضرورةَ أن مسَّ النارِ إن لم يكن يعقُبُ موتَ الأولاد، وجبَ دخولُ الجنَّة؛ إذ ليس بين الجنَّة والنار منزلةٌ أخرى في الآخرة[1].

وقيل: إنّ السببية حاصلة بالنظر إلى الاستثناء، لأنّ الاستثناء بعد النفي إثبات، فكأن المعنى أن تخفيف الولوج مسبب عن موت الأولاد.

وقيل : أن الفاء بمعنى الواو المفيدة للجمع وتنصب المضارع بعد النفي كالفاء، وتقديره: لا يجتمع لمسلم موت ثلاثة من أولاده وولوجه النار[2].

١٨. جزم الفعل المضارع بعد (لن)

(لن) حرف نفي مختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال وينصبه، وذلك كقولك: لن يقوم زيد ولن يذهب عمرو، ونحو ذلك.

وفي الحديث: قول عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما –: " فَرَأَيْتُ فِي النَّوْمِ كَأَنَّ مَلَكَيْنِ أَخَذَانِي فَذَهَبَا بِيَ النَّارَ، فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ الْبِئْرِ، وَإِذَا لِلنَّارِ شَيْءٌ كَقَرْنَيِ الْبِئْرِ – يَعْنِي قَرْنَيِ الْبِئْرِ: السَّارَتَيْنِ لِلْبِئْرِ –، وَإِذَا فِيهَا نَاسٌ قَدْ عَرَفْتُهُمْ فَجَعَلْتُ أَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ، فَلَقِيَهُمَا مَلَكٌ آخَرُ فَقَالَ: لَنْ تُرَعْ"[3].

وفيه إشكال ظاهر في "لَنْ تُرَعْ"؛ لأن (لن) يجب انتصاب الفعل بها، ولم تنصب هنا؛ فقد وليها الفعل في هذا الحديث بصورة المجزوم.

والوجه فيه: أن يكون سكن عين" تراعْ" للوقف، ثم شبهه بسكون الجزم فحذف الألف قبله، كما تحذف قبل سكون المجزوم، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف.

---

(١) مصابيح الجامع ٢١٦/٣، ٢١٧.

(٢) ينظر: شرح المشكاة ١٤١٩/١٤.

(٣) المصنف للصنعاني، كتاب الصلاة، باب الوضوء في المسجد ٤١٩/١، والمسند الصحيح المخرَّج على صحيح مسلم لأبي عوانة ٦٨٧/١٧.

ويجوز أن يكون السكون سكون جزم على لغة من يجزمْ بـ "لن" [(١)]. حكى اللحياني عن بعض العرب جزم المضارع بعدها[(٢)].

ومن الجزم بها قول الشاعر[(٣)]:

أَيادي سَبَا يا عَزُّ ما كنتُ بعدَكم ... فلَنْ يَحْلَ للعينَينِ بعدَكِ منظرُ

فجزم الفعل المضارع "يحلى" بـ"لن"، ومثله قول الآخر[(٤)]:

لَنْ يخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الحَلَقَه

فجزم الفعل المضارع يخِب بـ"لن" بدليل حذف الياء التي هي عين الفعل لالتقاء الساكنين، وأما كسر الآخر، فهو عارض لالتقاء الساكنين، ولو كانت ناصبة، لقيل: لن يخيب بإثبات الياء وفتح الآخر.

١٩. وقوع الشرط والجزاء مُتحدَيْنِ

القاعدة عند أهل العربية أن جواب الشرط كخبر المبتدأ لا بد من تغايره لتحصل الفائدة، فلا يقال: "إن يقم زيد يقم"، ولا: "إن لم تفعل فما فعلت" ولا: " من عمل صالحا فقد عمل صالحا"؛ لأن ظاهر هذه الأشياء عدم الفائدة، كما لا يجوز أن

(١) ينظر: شواهد التوضيح ص ٢١٨.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٤٣/٤.

(٣) من الطويل لكثيّر عزة في ديوانه ص ٣٢٨ برواية: "فلم يحل" ولا شاهد فيها، وشرح شواهد المغني للسيوطي٦٨٧/٢، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٧٢، ومغني اللبيب ص ٣٧٥.

(٤) من المنسرح قاله أعرابي للحسين بن علي رضي الله عنهما، في شرح شواهد المغني للسيوطي ٦٨٨/٢، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٨/٣، وبلا نسبة في مغني اللبيب ص ٣٧، وتمهيد القواعد ٤١٣٧/٨.

تقول في الخبر: "القائم قائم"، و"القاعد قاعد"؛ لخلوه من الفائدة[١].

وقد جاء في الحديث ما ظاهره جواز ذلك، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: "فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ"[٢].

فوقع الشرط هنا، والجزاء متحدين في الجملتين في قوله: فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، وكذا في الجملة الثانية.

والجواب: أن التغاير في الحديث مقدر، وقد قدره بعضهم: فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله نيةً وعقدا، فهجرته إلى الله ورسوله حكمًا وشرعًا[٣].

قال ابن هشام: "وأما نحو: " فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ" فمؤول على إقامة السبب مقام المسبب؛ لاشتهار المسبب أي فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين"[٤].

وقيل: إن التغاير يقع تارة باللفظ، وهو الأكثر، وتارة بالمعنى، ويفهم ذلك من السياق. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا ﴾[٥] وهو مؤول على إرادة المعهود المستقر في النفس، كقولهم: أنت أنت أي: الصديق الخالص. وهم هم، أي: الذين لا يقدر قدرهم. أو هو مؤول على إقامة السبب مقام

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معط لأبي جعفر الرعيني ٦٥٦/٢.

(٢) صحيح البخاري كتاب الإيمان، باب ما جاء إن الأعمال بالنية والحسبة، ولكل امرئ ما نوى ٢٠/١، وصحيح مسلم كتاب الإمارة، باب قوله صلى الله عليه وسلم: إنما الأعمال بالنية ١٥١٥/٣.

(٣) ينظر: رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام ٣٠/١.

(٤) مغني اللبيب ص ١٣٢.

(٥) آية: (٧١) سورة الفرقان.

المسبب لاشتهار السبب[١].

وقيل: إنما جاز وإن كان ظاهره المنع لأن فيه معنى مسوغا، فهو محمول على المعنى والتقدير: "فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ" فهي مقبولة ووقع أجره[٢].

ومما جاء ظاهره اتحاد الشرط والجزاء قوله صلى الله عليه وسلم :" إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ"[٣].

فقيل: إن هذا كلام فيه حذف واختصار، وتقديره: إن كان من أهل الجنة فمقعده من مقاعد أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمقعده من مقاعد أهل النار[٤].

ومنه ما جاء عَنْ حُذَيْفَةَ أنه رَأَى رَجُلاً لاَ يُتِمُّ رُكُوعَهُ وَلاَ سُجُودَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلاَتَهُ قَالَ لَهُ حُذَيْفَةُ: "مَا صَلَّيْتَ وَلَوْ مُتَّ مُتَّ عَلَى غَيْرِ الفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهَا" [٥].

فقيل: وقع الجواب موافقًا للشرط لفظًا ومعنى لتعلق ما بعده به، وجَاز ذلك؛ لِتَوقُّف الفَائِدة على الفَضلة. ومنه قوله تعالى:﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾[٦]،

(١) عقود الزبرجد ١٦٦/٢.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معط لأبي جعفر الرعيني ٦٥٩/٢.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب الميت يعرض عليه مقعده بالغداة والعشي ٩٩/٢، وصحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه ٢١٩٩/٤.

(٤) ينظر: التعليق على الموطأ ٢٦٧/١، و إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ٤٦٧/٢.

(٥) صحيح البخاري كتاب الصلاة، باب إذا لم يتم السجود ٧٨/١.

(٦) من الآية : (٧) سورة الإسراء.

فلولا قوله في الأوّل: "على غَيْر الفِطْرَة"، وفي الثّاني: {لِأَنفُسِكُمْ} ما صَحّ، ولم يكُن في الكَلام فَائِدة [1].

٢٠. تعريف العدد المضاف والمضاف إليه

القاعدة النحويّة تقضي بأن العدد المضاف إذا أريد تعريفه يُعرّف المضاف إليه، دون المضاف، فيقال: ثلاثة الأثواب، ومائة الدرهم، وألف الدينار، هذا عند البصريين[2].

وأجاز الكوفيّون تعريفهما[3]، فيقال: الثلاثة الأثواب؛ تشبيهًا له بالحسن الوجه[4].

يقول المبرد: "اعلم أن قوما يقولون أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى وأخذت الخمسة عشر الدرهم وبعضهم يقول أخذت الخمسة العشر الدرهم وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف وهذا كله خطأ فاحش... وقد اجتمع النحويون على أن هذا لا يجوز واجماعهم حجة على من خالفه منهم فعلى هذا تقول هذه ثلاثة أثواب كما تقول هذا صاحب ثوب فإن أردت التعريف قلت هذه ثلاثة الأثواب كما تقول هذا صاحب الأثواب؛ لأن المضاف إنما يعرفه ما يضاف إليه فيستحيل هذه الثلاثة الأثواب كما يستحيل هذا الصاحب الأثواب"[5].

وورد في الحديث: " قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْمِائَةَ سَهْمٍ الَّتِي

(١) ينظر: شواهد التوضيح ص ٢٦٨، ٢٦٧.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٢٢٥، والمقتضب ٢/١٧٥،.

(٣) ينظر: معانى القرآن للفراء ٢/ ٣٣، والمفصل ص ١١٤، .

(٤) ينظر: العدد في اللغة لابن سيده ص ٢٥، .

(٥) المقتضب ٢/١٧٥.

بِخَيْبَرَ، لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهَا"[1]. وقول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه ذكر رجلا من بني إسرائيل، سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار ... فلما قدم جاءه بالألف دينار" [2]. وظاهرهما مخالف للقاعدة النحويّة؛ إذ عرّف المضاف في العدد المضاف، ونكّر المضاف إليه، والقاعدة أَن يعرف الْأَخير من كل عدد مُضَاف.

وقد أوله ابن مالك على ثلاثة أوجه:

أحدها، وهو أجودها، أن يكون أراد: بالألف ألف دينار، على إبدال "ألف" المضاف من المعرف بالألف واللام، ثم حذف المضاف، وهو البدل، لدلالة المبدل منه عليه، وأبقَى المضاف إليه على ما كان عليه من الجزء كما حذف المعطوف المضاف وترك المضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف في نحو (ما كل سوداء تمرة ولا بيضاءَ شحمةً).

الوجه الثاني– أن يكون الأصل: جاءه بالألف الدينار، والمراد بالألف الدنانير، فأوقع المفرد موقع الجمع، كقوله تعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾[3] ثم حذفت اللام من الخط صيرورتها بالإدغام دالًا، فكتب على اللفظ كما كتب ﴿وَلَلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ خَيْرٌ﴾ [4] على صورة ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [5].

---

(١) سنن ابن ماجة كتاب الصدقات، بَابُ مَنْ وَقَفَ ٨٠١/٢، وسنن النسائي كتاب الأحباس، بَابُ حَبْسِ الْمَشَاعِ ٢٣٢/٦.

(٢) صحيح البخاري كتاب الكفالة، باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها ٩٥/٣.

(٣) من الآية: (٣١) سورة النور.

(٤) من الآية: (٣٢) سورة الأنعام.

(٥) من الآية: (١٠٩) سورة يوسف، ومن الآية: (٣٠) سورة النحل.

الوجه الثالث– أن يكون "الألف" مضافا الى "دينار" والألف واللام زائدتان فلذلك لم يمنعا من الإضافة[1].

وقد أوله الدماميني –رحمه اللَّه تعالى– بتقدير مضاف، مبدَلٍ من المعرّف، أي بالألف، ألف دينار، قال: ولا يقال: إن "ال" زائدة؛ لأن ذلك لا ينقاس[2].

(١) ينظر: شواهد التوضيح ص ١١٢– ١١٤.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٢٧٤.

الخاتمــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه .

وبعــد:

فقد تم هذا البحث بعون الله وتدبيره، وله الحمد على فضله، وتوفيقه، وقد توصلت – بفضل الله – إلى جملةٍ من النتائج أجملها فيما يلي :

١. شواهد الحديث كغيرها من الشواهد العربية منها ما جاء مطَّرِدًا على القواعد المستقرة عند النُّحاة فبُنيت عليه القواعد، ومنها ما جاء ظاهرهُ مخالفًا للقواعد المطردة فيحفظ في مثلِ لفظهِ الذي جاء عليه ولا يُقاسُ عليه.

٢. مظاهر التعارض بين الحديث النبوي والقاعدة النحوية تتمثل في

(أ) مخالفة قاعدة مطردة كإثبات الياء في فعل الأمر المعتل، ودخول نون الوقاية في الأسماء. وذكر الخبر بعد (لولا)، وغير ذلك.

(ب) مخالفة أصل ثابت، كمجيئ اسم أنَّ نكرة وخبرها معرفة.

(ج) مخالفة استعمال مشهور. كمجيئ الإضافة على غير أوجهها المعروفة. وتكرار ما عُدل من أسماء الأعداد كـ (مثنى مثنى). واستعمالُ (بَيْدَ) من دون (أن) وغير ذلك.

٣. لجأ النحاة وشراح الحديث إلى التأويل للتوفيق بين القاعدة النحوية والحديث النبوي المخالف لها ما أمكنهم إلى ذلك سبيلًا.

٤. حوى البحث توجيهات نحوية كثيرة قدم – في ضوئها – تفسيرًا لما جاء من الحديث ظاهره مخالفا للقواعد المطردة من خلال توجيهه أو تخريجه بما يزيل التعارض بين القاعدة النحوية والحديث النبوي.

المصادر والمراجع

١. إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبري ، وثقه وعلق عليه: وحيد عبد السّلام بالى، محمّد زكي عبد الديم، الناشر: دار ابن رجب، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .

٣. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة السابعة، ١٣٢٣ هـ.

٤. إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق: محمد مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٥. الأصمعيات اختيار الأصمعي، تحقيق: محمد أحمد شاكر، وعبد السلام هارون الناشر: دار المعارف ـ مصر ، الطبعة السابعة ١٩٩٣م .

٦. الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٧. الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، تعليق د/ محمود سليمان ياقوت، الناشر: دار المعرفة الجامعية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

٨. الأقوال المتئدة فيما خرج من الحديث النبوي عن القواعد المطردة، د. صابر حامد عبد الكريم، بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، العدد السادس والعشرون، الجزء الأول ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٩. ألفية ابن مالك، الناشر: مكتبة السنة -القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ -٢٠٠٣م

١٠. أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار ـ الأردن، دار الجيل ـ بيروت، عام النشر: ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩م.

١١. أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطّناحيّ، الناشر: مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة الطبعة الأولى ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.

١٢. أمالي أبي علي القالي، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، الناشر: دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦م.

١٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين ، والكوفيين لأبي البركات الأنباري الناشر: المكتبة العصرية ـ صيدا ـ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

١٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، من دون تاريخ .

١٥. إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧م.

١٦. الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الناشر: عالم الكتب – بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

١٧. البحث اللغوي عند العرب د أحمد مختار عبد الحميد عمر، الناشر: عالم الكتب – بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة ٢٠٠٣م.

١٨. البحر المحيط لأبي حيان، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر ـ بيروت – لبنان، طبعة: ١٤٢٠هـ-.

١٩. البديع في علم العربية لمجد الدين بن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين الناشر: جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-.

٢٠. البسيط في شرح الجمل لابن أبي الرّبيع الإشبيلي، تحقيق: د. عيّاد بن عيد الثّبيتيّ، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- – ١٩٨٦م.

٢١.البيان والتبيين للجاحظ، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، عام النشر ١٤٢٣ هـ .

٢٢. تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

٢٣. تاريخ العلماء النحويين للتنوخي ، تحقيق : د/ عبد الفتاح محمد الحلو ، الناشر : دار هجر للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٢٤. التبيين عن مذاهب النحويين من البصريين والكوفيين للعكبري، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن السليمان العثيمين، الناشر: جامعة أم القرى – السعودية .

٢٥. التجريد على التنقيح للسخاوي الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٢٦. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦م .

٢٧. التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق (من ج-١ إلى ج-٥)، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م – ٢٠٠٢م، وباقي الأجزاء الناشر: دار كنوز أشبيليا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م – ٢٠١٤م .

٢٨. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق: د. محمّد كامل بركات ، الناشر: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر – القاهرة ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

٢٩. التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، للشيخ خالد الأزهري ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٣٠. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدّماميني، تحقيق : د/ محمّد عبد الرحمن المفدَّى، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ.

٣١. التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه لهشام بن أحمد الوقشي الأندلسي، حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١م.

٣٢. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ.د: علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ- – ٢٠٠٧م.

٣٣. التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن سراج الدين، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٣٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

٣٥. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق : د. فخر الدين قباوة والأستاذ: محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.

٣٦. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ– ١٩٩٧م.

٣٧.الحماسة البصرية لأبي الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، الناشر: دار الكتب –بيروت – لبنان.

٣٨. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .

٣٩. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشنقيطي، وضع حواشيه وعلق عليه/ محمد باسل عيون السود، الناشر : دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ . ١٩٩٩م .

٤٠. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تحقيق : الدكتور أحمد محمد الخراط ، الناشر: دار القلم – دمشق .

٤١. ديوان الأخطل، شرحه وصنف قوافيه وقدم له: مهدي محمد ناصر، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٤٢. ديوان كُثَيِّر عزَّة جمعه وشرحه الكتور / إحسان عبّاس ، الناشر: دار الثقافة – بيروت – لبنان ١٩٧١م .

٤٣. رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام للفاكهاني، تحقيق ودراسة: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠م.

٤٤. سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك ، تقديم وتحقيق : أ.د. عدنان محمد سلمان ، وأ.م. فاخر جبر مطر، الناشر: دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث – الإمارات ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .

٤٥. سر صناعة الإعراب لابن جني، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولي ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.

٤٦. السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م.

٤٧. سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

٤٨. سنن نسائي (المجتبى من السنن)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.

٤٩. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

٥٠. شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م .

٥١. شرح ألفية ابن معط لأبي جعفر الرعيني رسالة دكتوراه، تحقيق ودراسة: حسن محمد عبد الرحمن أحمد، جامعة أم القرى ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

٥٢. شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيّد، والدّكتور: محمد بدوي المختون، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر – القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .

٥٣. شرح الجزولية للأُبَّذي السفر الأول، تحقيق: سعد حمدان محمد الغامدي، جامعة أم القرى، ١٤٠٤هـ– – ١٤٠٥هـ– .

٥٤. شرح الجمل لابن خروف تحقيق ودراسة ، إعداد : د. سلوى محمد عرب ، الناشر : جامعة أم القرى – مكة المكرمة ١٤١٩هـ .

٥٥. شرح الجمل لابن عصفور (الشرح الكبير)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ١٤٠٠هـ.

٥٦. شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق: محمد نور الدين الحسن، ومحمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، عام النشر: ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

٥٧. شرح شواهد المغني للسيوطي، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، الناشر: لجنة التراث العربي ، ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م.

٥٨. شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى ب- (الكاشف عن حقائق السنن)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة – الرياض)، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٥٩. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، الناشر: مطبعة العاني – بغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٦٠. شرح كافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات قاز يونس – بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

٦١. شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.

٦٢. شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٦٣. شرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية) لأبي الطيب الفاسي ، تحقيق : د/ علي حسين البوب ، الناشر : دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٦٤. شرح اللمحة البدرية لابن هشام ، تحقيق : أ.د. هادي نهر، الناشر: دار البازوري العلمية للطباعة والنشر والتوزيع – عمان – الأردن ٢٠٠٧م .

٦٥. شرح المفصّل لابن يعيش، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب الناشر: منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٩٩هـ - ٢٠٠١ م .

٦٦. شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، الناشر : المكتبة العصرية – الكويت ، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م .

٦٧. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٠م.

٦٨. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: مكتبة دار العروبة – القاهرة.

٦٩. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت – لبنان ، الطبعة السابعة ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

٧٠. صحيح البخاري : (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وسننه وأيامه) ، تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر ، الناشر: دار طوق النجاة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ .

٧١. صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم –)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٧٢. ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق : السّيد إبراهيم محمد ، الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م .

٧٣. العدة في إعراب العمدة لابن فرحون تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، الناشر: دار الإمام البخاري – الدوحة، الطبعة الأولى، (بدون تاريخ).

٧٤. العدد في اللغة لابن سيده، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر / عدنان بن محمد الظاهر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ– ١٩٩٣م.

٧٥. عقود الزَّبَرْجَدِ على مسند الإمام أحمد للسيوطي، حقّقه وَقَدم لَه: د. سَلمان القضَاة، الناشر: دَار الجيل، بَيروت – لبنان، عام النشر: ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤م.

٧٦. علل النحو لأبي الحسن ابن الورَّاق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض – السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

٧٧.عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٧٨. العين للخليل بن أحمد، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٧٩.فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، محمد بن صالح العثيمين، تحقيق وتعليق: صبحي بن محمد رمضان، أم إسراء بنت عرفة بيومي، الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م

٨٠. فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٨١. فهارس كتاب سيبويه ودراسة له للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الأولى، ١٣٩هـ – ١٩٧٥م.

٨٢. فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح للفاسي، تحقيق وشرح : محمود يوسف فجَّال، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م.

٨٣. الكافية في علم النحو لابن الحاجب، تحقيق: الدكتور/ صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة ، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.

٨٤.الكامل في اللغة والأدب للمبرد ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة ، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م .

٨٥. الكتاب لسيبويه، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

٨٦. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ.

٨٧. الكُنَّاش في النحو والتصريف لأبي الفداء، دراسة وتحقيق: د. جودة مبروك محمد الناشر مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .

٨٨. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرماني. الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، طبعة أولى: ١٣٥٦هـ – ١٩٣٧م.

٨٩. الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري لأحمد بن إسماعيل الكوراني، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٩٠.اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح لشمس الدين البرماوي، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م.

٩١. اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر – دمشق ، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .

٩٢. المبسوط في القراءات العشر لأحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، عام النشر: ١٩٨١م.

٩٣. مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق: محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجى – القاهرة، طبعة: ١٣٨١هـ.

٩٤. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، الناشر: وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، طبعة : ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٩٥. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعلى الملا القاري، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م .

٩٦. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات ، الناشر: جامعة أم القرى ، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

٩٧. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م.

٩٨. المسند الصحيح المخرَّج على صحيح مسلم، الجزء ١٧، تحقيق د/ أحمد بن الحسن الحارثي، الناشر: الجَامِعَة الإسلاميَّة، المملَكة الْعَرَبيَّة السَّعُودية، الطبعة الأوُلى١٤٣٥ هـ – ٢٠١٤م.

٩٩. مصابيح الجامع للدماميني، اعتنى به تحقيقا وضبطا وتخريجا: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

١٠٠. المصنف لأبي بكر الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس الأعلى، الهند، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

١٠١. مطالع الأنوار على صحاح الآثار لإبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – دولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م.

١٠٢. معاني القراءات للأزهري الهروي ، الناشر : مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود – السعودية ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩١م .

١٠٣. معاني القرآن للفراء ، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة الأولى، بلا تاريخ.

١٠٤. معاني القرآن وإعرابه للزجاج، الناشر: عالم الكتب – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

١٠٥. معجم الأدباء لياقوت إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي ، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي– بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

١٠٦. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق : د/ مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، الناشر : دار الفكر – دمشق ، الطبعة السادسة ١٩٨٥م.

١٠٧. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق: د. علي أبو ملحم ، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

١٠٨. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب ميستو – أحمد محمد السيد – يوسف علي بديوي – محمود إبراهيم بزال، الناشر: (دار ابن كثير، دمشق – بيروت)، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

١٠٩. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الناشر : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م .

١١٠. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني المشهور بالشواهد الكبرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

١١١. المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب – بيروت ، من دون تاريخ.

١١٢. المقرّب لابن عصفور ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبّوري ، الناشر : مطبعة العاني – بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٣٩١هـ– ١٩٧٢م .

١١٣. منحة الباري بشرح صحيح البخاري لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه: سليمان بن دريع العازمي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م.

١١٤. موطأ مالك بن أنس، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – أبو ظبي – الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

١١٥. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف د/ خديجة الحديثي ، الناشر: دار الرشد – بغداد ، ١٩٨٢م.

١١٦. نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : د/ إبراهيم السامرائي، الناشر : مكتبة المنار، الزرقاء ، الأردن ، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

١١٧. النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد الناشر: دار الشروق – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨١– ١٤٠١هـ.

١١٨. همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية . مصر.